

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

الرّبّا

أضراره وآثاره

في ضوء الكتاب والسّنة

تأليف الفقير إلى الله تعالى

د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، وننحو بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} ^(١).

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} ^(٢).

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُوْنُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} ^(٣).

أما بعد، فإن أحسن الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

لا شك أن موضوع الربا، وأضراره، وآثاره الخطيرة جدير بالعناية، ومما يجب على كل مسلم أن يعلم أحكامه وأنواعه ليبتعد عنه؛ لأن من تعامل بالربا فهو محارب لله ولرسول صلى الله عليه وسلم.

ولأهمية هذا الموضوع جمعت لنفسي ولمن أراد من القاصرين مثل الأدلة من الكتاب والسنة في أحكام الربا، وبيّنت أضراره، وآثاره على الفرد والمجتمع.

وقد قسمت البحث إلى: مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة على النحو الآتي:

الباب الأول: الربا قبل الإسلام واشتمل على فصول:

الفصل الأول: تعريف الربا لغة وشرعًا.

الفصل الثاني: الربا عند اليهود.

الفصل الثالث: الربا في الجاهلية.

الباب الثاني: موقف الإسلام من الربا. وشمل ما يلي:

الفصل الأول: التحذير من الربا.

الفصل الثاني: ربا الفضل.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآيات: ٧٠، ٧١.

أ – بعض ما ورد في ربا الفضل من النصوص.

ب – حكمه وسائر أنواع الربا.

ج – أسباب تحريم الربا وحكمه.

الفصل الثالث: ربا النسيئة.

أ – تعريفه.

ب – بعض ما ورد في ربا النسيئة من النصوص.

الفصل الرابع: بيع العينة.

أ – تعريف بيع العينة.

ب – حكمه وبعض ما ورد من النصوص في ذمه.

الباب الثالث: ما يجوز فيه التفاضل والنسيئة:

الفصل الأول: جواز التفاضل في غير المكيل والموزون. وبيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

الفصل الثاني: الصرف وأحكامه.

الفصل الثالث: الحث على الابتعاد عن الشبهات.

الباب الرابع: فتاوى في مسائل من الربا المعاصر.

الباب الخامس: مضار الربا، ومفاسده، وآثاره.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

والله أعلم أن يجعل هذا العمل القليل مباركاً، خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله حجة لى لا حجة علىَّ، وأن ينفعني به في حياتي وبعد مماتي، وينفع به كل من انتهى إليه؛ فإنه تعالى خير مسؤول، وأكرم مأمول، وهو حسيناً ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ العَلِيِّ، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، وَخَيْرِتَهُ مِنْ خَلْقِهِ، وَأَمَّا بَعْدُ، نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

المؤلف

حرر في عام ١٤٠٥ هـ

الباب الأول

الربا قبل الإسلام

الفصل الأول: تعريف الربا: لغة، وشرعًا.

الفصل الثاني: الربا عند اليهود.

الفصل الثالث: الربا في الجاهلية.

الفصل الأول: تعريف الربا لغة وشرعًا

أ - تعريف الربا في اللغة:

الربا في اللغة: هو الزيادة. قال الله تعالى: {فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ} ^(١).

وقال تعالى: {إِنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ} ^(٢)، أي أكثر عدًا يقال: "أربى فلان على فلان، إذا زاد عليه" ^(٣).

وأصل الربا الزيادة، إما في نفس الشيء وإما مقابلة كدرهم بدرهمين، ويطلق الربا على كل بيع محرم أيضًا ^(٤).

ب - تعريف الربا شرعاً:

الربا في الشرع: هو الزيادة في أشياء مخصوصة.
وهو يطلق على شيئين: يطلق على ربا الفضل وربا التسيئة ^(٥).

(١) سورة الحج، الآية: ٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ٩٢.

(٣) انظر المغني لابن قدامة ٥١/٦.

(٤) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ٨/١١، وفتح الباري لابن حجر، ٤/٣١٢.

(٥) انظر المغني لابن قدامة ٥٢/٦ وفتح القدير للشوكاني ١/٢٩٤.

الفصل الثاني: الربا عند اليهود

لا شك أن اليهود لهم حيل، وأباطيل كثيرة كانوا يحتالون بها، ويخدعون بها أنبياءهم عليهم الصلاة والسلام. ومن تلك الحيل الباطلة، احتيالهم لأكل الربا وقد نهاهم الله عنه وحرمه عليهم.

قال الله تعالى: {فَبَطَلَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا، وَأَخْذَهُمُ الْرَّبَّا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ} (١).

قال الإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: "إن الله قد نهاهم - أي اليهود - عن الربا، فتناولوه، وأخذوه، واحتالوا عليه بأنواع الحيل، وصنوف من الشبه، وأكلوا أموال الناس بالباطل" (٢).

وقد صرف اليهود النص المحرّم للربا حيث قصرّوا التحرّم فيه على التعامل بين اليهود، أما معاملة اليهودي لغير اليهودي بالربا؛ فجعلوه جائزًا لا بأس به.

يقول أحد ربانيهِم واسمُه راب: "عندما يحتاج النصارى إلى درهم فعلى اليهودي أن يستولي عليه من كل جهة، ويضيف الربا الفاحش إلى الربا الفاحش، حتى يرهقه، ويعجز عن إيفائه ما لم يتخَّلَ عن أملاكه أو حتى يضاهي المال مع فائدة أملاك النصارى، وعندئذ يقوم اليهودي على مدينه - غريمه - وبمساعدة الحاكم يستولي على أملاكه" (٣) فاتضح من كلام الله تعالى أن الله قد حرم الربا في التوراة على اليهود، فخالفوا أمر الله، واحتالوا، وحرفوا، وبدّلوا، واعتبروا أن التحرّم إنما يكون بين اليهود فقط، أما مع غيرهم فلا يكون ذلك محرماً في زعمهم الباطل؛ ولذلك ذمّهم الله في كتابه العزيز كما بيّنت ذلك آنفاً.

الفصل الثالث: الربا في الجاهلية

لقد كان الربا منتشرًا في عصر الجاهلية انتشاراً كبيراً وقد عدوه من الأرباح العظيمة - في زعمهم - التي تعود عليهم بالأموال الطائلة، فقد روى الإمام الطبرى -

(١) سورة النساء، الآيتان: ١٦٠، ١٦١.

(٢) تفسير ابن كثير ٥٨٤/١.

(٣) الربا وأثره على المجتمع الإنساني للدكتور / عمر بن سليمان الأشقر ص ٣١.

رحمه الله - بسنده في تفسيره عن مجاهد أنه قال: "كانوا في الجاهلية يكون للرجل على الرجل الدين فيقول: لك كذا وكذا وتوخر عني فيؤخر عنه"^(١).

وغالب ما كانت تفعله الجاهلية أنه إذا حلّ أجل الدين قال من هو له لمن هو عليه: أنقضي أم تربى؟ فإذا لم يقض زاد مقداراً في المال الذي عليه، وأخر له الأجل إلى حين، وقد كان الربا في الجاهلية في التضييف أيضاً. وفي السنّ كذلك، فإذا كان للرجل فضل دين على آخر فإنه يأتيه إذا حلّ الأجل. فيقول له: تقضيني أو تزديني؟ فإن كان عنده شيء يقضيه قضاه، وإلا حوله إلى السنّ التي فوق سنّه من تلك الأتعام التي هي دين عليه، فإن كان عليه بنت مخاض، جعلها بنت لبون في السنة الثانية، فإذا أتاه في السنة الثانية ولم يستطع القضي، جعلها حقة في السنة الثالثة، ثم يأتيه في نهاية الأجل فيجعلها جذعة، ثم رباعياً وهكذا حتى يتراكم على المدين أموال طائلة. وفي الأثمان يأتيه فإن لم يكن عنده أضعفه في العام القابل، فإن لم يكن عنده في العام القابل أضعفه أيضاً، فإذا كانت مائة جعلها إلى قابل مائتين، فإن لم يكن عنده من قابل جعلها أربعين مائة يضعفها له كل سنة أو يقضيه^(٢) فهذا قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَّا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}^(٣).

فالربا في الجاهلية كان يُعدّ - كما ذكرت آنفًا - من الأرباح التي يحصل عليها ربّ المال، ولا يهمه ضرر أخيه الإنسان سواء ربح، أم خسر، أصابه الفقر، أم غير ذلك؟ المهم أنه يحصل على المال الطائل، ولو أدى ذلك إلى إهلاك الآخرين، وما ذلك إلا لقبح أفعال الجاهلية وفساد أخلاقهم، وتغيير فطرهم التي فطرهم الله عليها، فهم في مجتمع قد انتشرت فيه الفوضى، والرذائل، وعدم احترام الآخرين، فالصغير لا يوقدن الكبير، والغني لا يعطف على الفقير، والكبير لا يرحم الصغير، فالقوم في سكرتهم يعمهمون. وما يوسع له أن الربا لم يقتصر على عصر الجاهلية الأولى فحسب، بل إنه انتشر في المجتمعات التي تدعى الإسلام، وتدعى تطبيق أحكام الله تعالى في أرض

(١) جامع البيان في تفسير آي القرآن ٦٧/٣.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن ٤/٥٩، وفتح القدير للشوكاني ١/٢٩٤، وموطأ الإمام مالك ٢/٦٧٢، وشرحه للزرقاني ٣/٣٢٤.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٣٠.

الله...! فيجب على كل مسلم أن يطبق أوامر الله وينفذ أحكامه، أما من تعامل بالربا من يدعى الإسلام فنقول له بعد أن نوجه إليه النصيحة ونحذره من هذا الجرم الكبير: إنه قد عاد إلى ما كانت عليه الجاهلية الأولى قبل نزول القرآن الكريم بل قبل مبعث النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

الباب الثاني

موقف الإسلام من الربا

الفصل الأول: التحذير من الربا.

الفصل الثاني: ربا الفضل.

أ - بعض ما ورد في ربا الفضل من النصوص.

ب - حكمه، وسائر أنواع الربا.

ج - أسباب تحريم الربا وحكمه.

الفصل الثالث: ربا النسيئة.

أ - تعريفه.

ب - بعض ما ورد في ربا النسيئة من النصوص.

الفصل الرابع: بيع العينة.

أ - تعريف بيع العينة.

ب - حكمه، وبعض ما ورد من النصوص في ذمه.

الفصل الأول: التحذير من الربا

لقد ورد في التحذير من الربا نصوص كثيرة من نصوص الكتاب والسنّة، وبما أن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم هما المصدران الصافيان، اللذان من أخذ بهما واتبع ما جاء فيهما، فقد فاز وأفْلَح، ومن أعرض عنهما فإن له معيشة ضنكًا

وسيحشر يوم القيمة أعمى، ونسمع بعض ما ورد في شأن الربا من نصوص الكتاب والسنّة، والله المستعان، وعليه التكلان.

١- قال الله تعالى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَهَلُ اللَّهِ الْبَيْعَ وَحْرَمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}١.

٢- وقال سبحانه وتعالى: {يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَئِيمَّ}٢.

٣- وقال عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ}٣.

قال ابن عباس - رضي الله عنهم - (هذه آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم)٤.

٤- وقال سبحانه وتعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}٥.

٥- وقال سبحانه وتعالى في شأن اليهود حينما نهادهم عن الربا وحرمه عليهم، فسلكوا طريق الحيل لإبطال ما أمرهم به قال سبحانه في ذلك: {وَأَخْذُهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلُهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْنَدُنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}٦.

٦- وقال عز وجل: {وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةً تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعَفُونَ}٧.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤/٣١٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٣٠.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٦١.

(٧) سورة الروم، الآية: ٣٩.

٧ - وعن جابر رضي الله عنه قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أكل الربا، وموكله، وكاتبته، وشاهديه"، وقال: "هم سواء"^(١).

٨ - وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "رأيت الليلة رجلين أتiani فأخرجاني إلى أرض مقدسة فانطلقا حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم، وعلى وسط النهر رجل بين يديه حجارة، فأقبل الرجل الذي في النهر فإذا أراد أن يخرج رمي الرجل بحجر في فيه فرداً حيث كان فجعل كلما جاء ليخرج رمي في فيه بحجر فيرجع كما كان، فقلت: ما هذا؟ فقال: الذي رأيته في النهر أكل الربا"^(٢).

٩ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اجتنبوا السبع الموبقات" قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: "الشرك، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولى يوم الزحف، وقدف المحسنات الغافلات المؤمنات"^(٣).

١٠ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ما أحد أكثر من الربا إلا كان عاقبة أمره إلى قلة"^(٤).

١١ - وعن سلمان بن عمرو عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول: "ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون، ألا وإن كل دم من دم الجاهلية موضوع، وأول دم أضع منها دم الحارث بن عبد المطلب كان مسترضاً فيبني ليث فقتلته هذيل، قال: اللهم هل بلغت؟ قالوا: نعم، ثلث مرات. قال: اللهم اشهد ثلث مرات"^(٥).

ففي هذا الحديث أن ما أدركه الإسلام من أحكام الجاهلية فإنه يلاقاه بالردد والتنكير، وأن الكافر إذا أربى في كفره ثم لم يقبض المال حتى أسلم فإنه يأخذ رأسه منه،

(١) مسلم ٣/١٢١٨ برقم ١٥٩٧.

(٢) البخاري ٣/١١ برقم ٢٠٨٥، وانظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤/٣١٣.

(٣) البخاري مع الفتح ٥/٣٩٣ برقم ٢٠١٥، ومسلم برقم ٨٩.

(٤) سنن ابن ماجه ٢/٧٦٥ برقم ٢٢٧٩ وقال الشيخ ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير الصغير ٥/١٢٠ "إنه حديث صحيح".

(٥) سنن أبي داود ٣/٢٤٤ برقم ٣٣٣٤.

ويضع الربا، فاما ما كان قد مضى من أحكامهم فإن الإسلام يلقاء بالعفو فلا يتعرض لهم فيما مضى، وقد عفا الله عن الماضي، فالإسلام يجُب ما قبله من الذنوب^(١).

١٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال أم من الحرام"^(٢) أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا تحذيراً من فتنة المال، فهو من بعض دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم بالأمور التي لم تكن في زمانه، ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين وإلا فأخذ المال من الحلال ليس مذموماً من حيث هو والله أعلم^(٣).

١٣ - وعن أبي جحيفة عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "تهى عن ثمن الدم، وثمن الكلب، وثمن الأمة، ولعن الواشمة، والمستوشمة، وأكل الربا، وموكله، ولعن المصور"^(٤).

٤ - وعن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسراها مثل أن ينکح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم"^(٥).

١٥ - وروي عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية"^(٦).

(١) انظر عون المعبد بشرح سنن أبي داود ١٨٣/٩.

(٢) البخاري مع الفتح ٤/٣١٣ برقم ٢٠٨٣ و٤/٢٩٦، برقم ٢٠٥٩ باب من لم يبال من حيث كسب المال.

(٣) انظر الفتح ٤/٢٩٧.

(٤) البخاري مع الفتح ٤/٤٢٦ برقم ٢٢٢٨.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢/٣٧ وقال: حديث صحيح على شرط الشيدين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال شعيب الأرنؤوط: صححه الحافظ العراقي، انظر حاشية ٨/٥٥ من شرحه السنّة للبغوي تحقيق زهير وشعيب الأرنؤوط. وأخرج نصفه الأول ابن ماجه عن أبي هريرة وصححه الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجه ٢/٢٧، وانظر: كلام العلامة ابن باز في ص ١٣٨ من هذا الكتاب.

(٦) أخرجه أحمد ٥/٢٢٥، قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: وهذا سند صحيح على شرط الشيدين، انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٢/٢٩، برقم ٣٣٠، وقال شعيب في حاشية شرح السنّة للبغوي: صحيح الإسناد ٢/٥٥، وهذا إسناد أحمد، حديثاً حسین بن محمد، حديثاً جریر - يعني ابن حازم - عن أبی یوب، عن ابن أبی مليکة، عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله الحديث.

١٦ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشتري الثمرة حتى تطعم، وقال: "إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلو بأنفسهم عذاب الله" ^(١).

الفصل الثاني: ربا الفضل

أ - بعض ما ورد في ربا الفضل من النصوص:

١ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تبیعوا الذهب بالذهب، إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض" ^(٢) ولا تبیعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبیعوا منها غائباً بناجز" ^(٣). والمراد بالناجز الحاضر، وبالغائب المؤجل.

٢ - وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تبیعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين" ^(٤).

٣ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدأ بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء" ^(٥).

٤ - وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء سواء، يدأ بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبیعوا كيف شئتم، إذا كان يدأ بيد" ^(٦).

^(١) أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي . ٣٧/٢

^(٢) أي لا تقضوا بعضها على بعض، والشفف الزيادة ويطلق أيضاً على النقصان فهو من الأضداد. من تعليق محمد فؤاد على مسلم ١٢٠٨/٣ .

^(٣) البخاري ٣١/٣ برقم ٢١٧٧ ومسلم ٣/١٢٠٨ برقم ١٥٨٤ .

^(٤) مسلم ١٢٠٩ برقم ١٥٨٥ .

^(٥) مسلم ٣/١٢١١ برقم ١٥٨٤ .

^(٦) مسلم ٣/١٢١٠ برقم ١٥٨٧ ، والترمذى ٥٣٢/٣ ، وأبو داود ٣/٢٤٨ .

٥— وعن عمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال: بعه ثم اشتراه شعيراً، فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فلما جاء معمراً أخبره بذلك. فقال له معمراً: لم فعلت ذلك؟ انطلق فرده ولا تأخذ إلا مثلاً بمثل فإني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الطعام بالطعم مثلاً بمثل" قال: وكان طعامنا يومئذ الشعير، قيل له: فإنه ليس بمثله قال: إني أخاف أن يضارع^(١).

واحتاج مالك بهذا الحديث في كون الحنطة والشعير صنفاً واحداً لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً. أما مذهب الجمهور فهو خلاف ما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله تعالى، فإن الجمهور على أن الحنطة صنف، والشعير صنف آخر يجوز التفاضل بينهما إذا كان البيع يدأ بيد، كالحنطة مع الأرض، ومن أدلة الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلفت هذه الأصناف فباعوا كيف شئتم إذا كان يدأ بيد"^(٢).

٦— قوله صلى الله عليه وسلم: "لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثر يداً بيد، وأما نسيئة فلا"^(٣). وأما حديث عمر السابق فلا حجة فيه كما قال ذلك الإمام النووي رحمه الله، لأنه لم يصرح بأن البر والشعير جنس واحد وإنما خاف من ذلك فتourage عنه احتياطاً^(٤).

وعلى هذا فلا إشكال في ذلك والحمد لله، فيكون الشعير جنساً مستقلاً والبر جنساً آخر يجوز التفاضل بينهما إذا كان البيع يدأ بيد والقبض قبل التفرق.

٧— وعن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة، وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بنى عدي الأنصاري فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب^(٥) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أكل تمر خير هكذا؟" قال: لا والله يا رسول الله، إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع^(٦)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(١) مسلم ٣/١٢١٤ برقم ١٥٩٢.

(٢) مسلم ٣/١٢١١ برقم ١٥٨٧، وانظر: شرح النووي ١٤/١١.

(٣) سنن أبي داود ٣/٢٤٨ برقم ٣٣٤٩، وانظر: عون المعبود ١٩٨/٣.

(٤) انظر شرح النووي ١١/٢٠.

(٥) نوع من التمر من أعلاه وأجوده.

(٦) نوع من التمر الرديء وقد فسر بأنه الخليط من التمر.

وسلم: "لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو بيعوا هذا واشتروا بشمنه من هذا، وكذلك الميزان" ^(١).

٨ - وعن أبي سعيد قال: جاء بلال بتمر برني فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أين هذا؟" فقال بلال: تمر كان عندنا رديع بعْتُ منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك "أوه" ^(٢)، عين الربا ^(٣)، لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري فبِعْهُ ببيع آخر ثم اشتري به ^(٤).

٩ - وعن أبي سعيد الخدري قال: كنا نرزق تمر الجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الخلط ^(٥) من التمر، فكنا نبيع صاعين بصاع، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "لا صاعي تمر بصاع، ولا صاعي حنطة بصاع، ولا درهم بدرهمين" ^(٦).

١٠ - عن فضالة بن عبيد الله الأنصاري رضي الله عنه قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخبير بقلادة فيها خرز، وذهب، وهي من المغاتم تباع، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب وزناً بوزن" ^(٧).

١١ - وعن فضالة أيضاً قال: اشتريت يوم خبير قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز، ففصلتها ^(٨) فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "لا تباع حتى تفصل" ^(٩).

^(١) مسلم ١٢١٥/٣ برقم ١٥٩٣.

^(٢) كلمة تَوَجُّع وَتَحَزُّن.

^(٣) عين الربا: أي حقيقة الربا المحرّم.

^(٤) البخاري، برقم ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ومسلم ١٢١٥/٣ برقم ١٥٩٤.

^(٥) أي المجموع من أنواع مختلفة وإنما خلط لرداّته.

^(٦) مسلم ١٢١٦/٣ برقم ١٥٩٥.

^(٧) مسلم ١٢١٣/٣ برقم ١٥٩١، وانظر: شرح النووي ١٧/١١.

^(٨) ميّزت ذهبها وخرزها.

^(٩) مسلم ١٢١٣/٣ برقم ١٥٩١، وانظر: شرح النووي ١٨/١١.

ففي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل، **فيبيع الذهب بوزنه ذهباً، وبيع الآخر بما أراد، وكذا لا تباع فضة مع غيرها بفضة، وكذا الحنطة لا تباع مع غيرها بحنطة، والملح مع غيره بملح، وكذا سائر الربويات بل لا بد من فصلها، وهذه المسألة المشهورة والمعروفة بمسألة (مُد عجوة) وصورتها باع مـ عجوة ودرهماً بمـ عجـوة أو بـدرـهـمـين لا يـجـوزـ، لـهـذـاـ الحـدـيـثـ. وهذا منقول عن عمر ابن الخطاب وابنه، وجماعة من السلف، وهو مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل^(١).**

ب - حكم الربا:

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "أجمع المسلمين على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في ضابطه وتعريفه"^(٢). ونص النبي صلى الله عليه وسلم على تحريم الربا في ستة أشياء: الذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والملح.

قال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة، بناء على أصلهم في نفي القياس. وقال جميع العلماء سواهم: لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة.

وأختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة: فقال الشافعية: العلة في الذهب، والفضة كونهما جنس الأثمان، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموزونات، وغيرها لعدم المشاركة، والعلة في الأربعة الباقية: كونها مطعومة فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم. ووافق مالك الشافعي في الذهب والفضة.

أما في الأربعة الباقية فقال: العلة فيها كونها تدخل للقوت وتصلح له. وأما مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فهو أن العلة في الذهب، والفضة الوزن وفي الأربعة الكيل فيتعدى إلى كل موزون... وإلى كل مكيل. ومذهب أحمد، والشافعي في القديم، وسعيد بن المسيب: أن العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة، أو مكيلة، بشرط الأمرتين^(٣).

^(١) انظر شرح النووي ١١/١٧.

^(٢) شرح النووي على مسلم ١١/٩.

^(٣) انظر شرح النووي ١١/٩.

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "اتفق جمُور الصحابة، والتابعين، والأئمة الأربع على أنه لا يباع الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، بجنسه إلا مثلاً بمثل، إذ الزيادة على المثل أكل للمال بالباطل" ^(١).

وأجمع العلماء كذلك على أنه لا يجوز بيع الربوي بجنسه وأحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز التفاضل إذا بيع بجنسه حالاً كالذهب بالذهب، وأجمعوا على أنه لا يجوز التفرق قبل التقادس إذا باعه بجنسه - كالذهب بالذهب، أو التمر بالتمر - أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة كالذهب بالفضة والحنطة بالشعير ^(٢). وقال الإمام ابن قدامة - رحمه الله - في حكم الربا: "وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع" ^(٣). والحاصل مما تقدم أن العلة في جريان الربا في الذهب والفضة: هو مطلق الشمنية، أما الأربع الباقية فكل ما اجتمع فيه الكيل، والوزن، والطعم من جنس واحد فيه الربا، مثل: البر، والشعير، والذرة، والأرز، والدخن. وأما ما انعدم فيه الكيل، والوزن، والطعم وخالف جنسه فلا ربا فيه وهو قول أكثر أهل العلم، مثل: القت، والنوى ^(٤).

ج - أسباب تحريم الربا وحكمه:

لا يشك المسلم في أن الله عز وجل لا يأمر بأمر ولا ينهى عن شيء، إلا وله فيه حكمة عظيمة، فإن علمنا بالحكمة، فهذا زيادة علم والله الحمد، وإذا لم نعلم بتلك الحكمة فليس علينا جناح في ذلك، إنما الذي يطلب منا هو أن ننفذ ما أمر الله به، وننتهي بما نهى الله عنه ورسوله صلى الله عليه وسلم.

ومن هذه الأسباب ما يأتي:

١- الربا ظلم والله حرم الظلم.

٢- قطع الطريق على أصحاب النفوس المريضة.

٣- الربا فيه غبن.

^(١) فتاوى ابن تيمية ٢٠/٣٤٧، وانظر: الشرح الكبير، ١١/١٢، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، ١١/١٢، وشرح الزركشي ٣/٤١٤.

^(٢) انظر شرح النوى ١١/٩.

^(٣) المغني ٦/٥١.

^(٤) وانظر المغني لابن قدامة ٦/٥٣، ونيل الأوطار للشوكاني ٦/٣٤٦-٣٥٨.

٤- المحافظة على المعيار الذي تقوم به السلع.

٥- الربا مضاد لمنهج الله تعالى^(١).

الفصل الثالث: ربا النسيئة

أ - تعريف ربا النسيئة:

ربا النسيئة: هو الذي كان مشهوراً في الجاهلية، لأن الواحد منهم كان يدفع ماله لغيره إلى أجل، على أن يأخذ منه كل شهر قدرًا معيناً، ورأس المال باق بحاله، فإذا حل طالبه برأس ماله، فإن تعذر عليه الأداء زاد في الحق والأجل، وتسمية هذا نسيئة مع أنه يصدق عليه ربا الفضل؛ لأن النسيئة هي المقصودة منه بالذات.

وكان ابن عباس رضي الله عنهما لا يحرم إلا ربا النسيئة محتاجاً بأنه المتعارف بينهم^(٢).

وسيأتي ذكر أدلة رجوعه عن قوله رضي الله عنه قريباً وانضمامه إلى الصحابة في تحريم ربا الفضل، وربا النسيئة جمياً، فلا إشكال في ذلك والله الحمد والمنة.

ب - بعض ما ورد في ربا النسيئة من النصوص:

لا شك أن ربا النسيئة لا خلاف في تحريمه بين الأمة جماء، إنما الخلاف في ربا الفضل بين الصحابة وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين، وقد ثبت عن ابن عباس أنه رجع عن قوله وانضم إلى الصحابة في القول بتحريم ربا الفضل.

أما بالنسبة لربا النسيئة فتحريمه ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع.

عن أبي صالح قال: سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: (الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، مثلاً بمثل). فمن زاد أو استزاد فقد أربى) فقلت له: إن ابن عباس يقول غير هذا. فقال: لقد لقيت ابن عباس فقلت له: أرأيت هذا الذي تقول أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو وجدته في كتاب الله عز وجل؟ فقال: لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم أجده في كتاب الله، ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الربا في النسيئة"^(٣).

(١) الربا وأثره على المجتمع الإنساني للدكتور / عمر بن سليمان الأشقر ص ٩٣.

(٢) انظر تفسير المنار ١٢٤ / ٤.

(٣) مسلم ١٢١٧ / ٣ برقم ١٥٩٦، وانظر: شرح النووي ٢٥ / ١١.

وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهمما قال: حدثي أسماء بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ألا إنما الربا في النسيئة"^(١).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "كان معتمد ابن عباس وابن عمر حديث أسماء بن زيد "إنما الربا في النسيئة" ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك، و قالا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض، متفاضلا حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً، وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسيئة، فلما بلغهما رجعا إليه.

وأما حديث أسماء "لا ربا إلا في النسيئة" فقال قائلون: بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره وهذا يدل على نسخه"^(٢).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "اتفق العلماء على صحة حديث أسماء واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد. فقيل: منسوخ. لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال.

وأيضاً المعنى في قوله: (لا ربا) الربا الأغاظ الشديد المتوعد عليه بالعقاب الشديد، كما تقول العرب: لا عالم في البلد إلا زيد، مع أن فيها علماء غيره، وإنما القصد نفي الأكمل لا نفي الأصل. وأيضاً نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسماء إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد؛ لأن دلالته بالمنطق ويحمل حديث أسماء على الربا الأكبر كما تقدم. والله أعلم"^(٣).

فأوضح مما تقدم تحريم: ربا الفضل، وربا النسيئة فلا إشكال في ذلك والله الحمد.

الفصل الرابع: بيع العينة

أ – تعريف العينة:

(١) البخاري ٣١/٣ برقم ٢١٧٨ ورقم ٢١٧٩، ولفظ البخاري (لا ربا إلا في النسيئة) وانظر الفتح ٤/٣٨١، ومسلم ١٢١٨/٣، وشرح النووي ١١/٢٤.

(٢) شرح النووي ١١/٢٥.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤/٣٨٢.

العينة: هي أن يبيع شيئاً من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر^(١).

قلت: ومثال ذلك: أن يبيع شخص سلعة على شخص آخر بمبلغ مائة ريال مؤجلة لمدة سنة، ثم في نفس الوقت يشتري البائع سلعته من المشتري بمبلغ خمسين ريالاً نقداً وتبقى المائة في ذمة المشتري الأول!

ب - بعض ما ورد في ذلك من النصوص:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا تباعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلة لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم"^(٢) وللحديث روايات أخرى^(٣).

وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة، جمع من العلماء منهم: الإمام مالك بن أنس، والإمام أبو حنيفة، والإمام أحمد، والهادوية، وبعض الشافعية.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى: "ومن المعلوم أن العينة عند من يستعملها إنما يسميها ببيعاً، وقد اتفقا - أي البائع والمشتري - على حقيقة الربا الصريح قبل العقد، ثم غير اسمها إلى المعاملة وصورتها إلى التبادل الذي لا قصد لهما فيه البتة إنما هو حيلة ومكر، وخدعة لله. فمن أسهل الحيل على من أراد فعله، أن يعطيه مثلاً ألفاً إلا درهماً باسم القرض، ويبيعه خرقة تساوي درهماً بخمسين درهماً. وقوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات"^(٤). أصل في إبطال الحيل. فإن من أراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها ألفاً بآلف وخمسين، إنما نوى بالإقراض تحصيل الربح الزائد الذي أظهر أنه ثمن التوب، فهو في الحقيقة أعطاء ألفاً حلة بآلف وخمسين درهماً مؤجلة، وجعل صورة القرض وصورة البيع محللاً لهذا المحرم، ومعلوم أن هذا لا يرفع التحريم، ولا يرفع المفسدة التي حرم الربا لأجلها بل يزيدها قوة، وتؤكدأ من

(١) انظر عون المعبود ٣٣٦/٩.

(٢) أبو داود ٢٧٥/٣ برقم ٣٤٦٢، وانظر: عون المعبود ٣٣٥/٩، ٣٣٥، وقال الشيخ ناصر الدين الألباني إنه صحيح لمجموع طرقه، انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٥/١ برقم ١١.

(٣) انظر مسند الإمام أحمد ٨٤/٢.

(٤) البخاري ٢/١ برقم ١، ومسلم ١٥١٥/٣ برقم ١٩٠٧.

وجوه، منها: أنه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج من جهة السلطان والحكام إقداماً لا يفعله المربي؛ لأنَّه واثق بصورة العقد الذي تحيل به^(١).

الباب الثالث

ما يجوز فيه التفاضل، والنسية

الفصل الأول: ما يجوز فيه التفاضل والنساء.

الفصل الثاني: الصرف وأحكامه.

الفصل الثالث: الحث على الابتعاد عن الشبهات.

الفصل الأول: ما يجوز فيه التفاضل والنساء

أ - جواز التفاضل إذا انتفت العلة:

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "أجمع العلماء على جواز بيع ربوى بربوى لا يشاركه في العلة متفاضلاً، ومؤجلاً؛ وذلك كبيع الذهب بالحنطة، وببيع الفضة بالشعير، وغيره من المكيل".

وأجمعوا كذلك على أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس إذا كان يداً بيد؛ كصاع حنطة بصاعي شعير، ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذا^(٢).

ب - جواز التفاضل في غير المكيلات، والموزونات:

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: (باب بيع العبد، والحيوان بالحيوان نسية)^(٣).
قلت: اختلف العلماء رحهم الله تعالى في جواز بيع الحيوان بالحيوان نسية؛ فذهب الجمهور من علماء الأمة إلى الجواز واحتجوا بحديث عبد الله بن عمرو ابن العاص، فعنه رضي الله عنه قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبعث

(١) نيل الأوطار ٣٦٣/٦.

(٢) شرح النووي ببعض التصرف ٩/١١.

(٣) البخاري ٤١/٣، وانظر: الفتح ٤١٩/٤.

جيشاً على إبل كانت عندي، قال: فحملت الناس عليها حتى نفذت الإبل، وبقيت بقية من الناس لا ظهر لهم قال: فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ابتع علينا بقلائص من إبل الصدقة إلى محلها حتى نفذ هذا البعث" قال: فكنت أبتاع البعير بالقلوصين والثلاث من إبل الصدقة إلى محلها. حتى نفذ ذلك البعث قال: فلما حلت الصدقة أداها رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١).

وعن جابر رضي الله عنه قال: جاء عبد فبائع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة، ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريد له النبي صلى الله عليه وسلم: "يعنيه" فاشتراه بعدين أسودين، ثم لم يباع أحداً بعد، حتى يسأله (أعبد هو)^(٢). وهذا فيه جواز بيع عبد بعدين سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة، وهذا مجمع عليه إذا بيع نقداً، وكذا حكم سائر الحيوانات^(٣).
فإن باع عبداً بعدين، أو بغيراً بغيرين إلى أجل فالراجح الجواز كما سبق. وهذا هو مذهب الشافعي والجمهور^(٤).

فظهر مما تقدم أن الراجح في بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً، ونسبيه هو الجواز. والآثار عن بعض الصحابة والتابعين تدل على جواز ذلك. قال البخاري - رحمه الله - في صحيحه:

- ١ - "اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعة مضمونة عليه، يوفيه صاحبها بالربضة"^(٥).
- ٢ - واشترى رافع بن خديج بغيراً بغيرين، أعطاه أحدهما وقال: آتاك بالآخر غداً رهواً إن شاء الله.
- ٣ - وقال ابن عباس: "قد يكون البعير خير من البغيرين".
- ٤ - وقال ابن المسيب: "لا ربا في البعير بالغيرين، والشاة بالشاتين إلى أجل"^(٦).

(١) مسند الإمام أحمد ٢١٦/٢، وانظر سنن أبي داود ٢٥٠/٣ برقم ٣٣٥٧.

(٢) مسلم ٣/١٢٢٥ برقم ١٦٠٢، وانظر: شرح النووي ٣٩/١١.

(٣) انظر: شرح النووي ٣٩/١١.

(٤) انظر: شرح النووي ٣٩/١١.

(٥) مكان بين مكة والمدينة معروف بالربضة.

(٦) انظر صحيح البخاري ٤/١٩٤، والفتح ٤/١٩٤ فكل هذه الآثار هناك.

الفصل الثاني: الصرف وأحكامه

أ – المراطلة:

المراطلة: مفاجعة من الرطل.

وهي عرفاً: بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة وزناً^(١).

قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: "الأمر عندنا في بيع الذهب بالذهب، والورق بالورق مراطلة."

إنه لا بأس بذلك؛ أن يأخذ أحد عشر ديناراً بعشرين دنانير، يدأ بيد؛ إذا كان وزن الذهبين سواء عيناً بعين، وإن تفاضل العدد، والدرهم أيضاً في ذلك بمنزلة الدنانير^(٢).

فعلى هذا فالمعتبر في بيع الذهب بالذهب، وبيع الورق بالورق هو الوزن لا العدد. فلو كان عند رجل عشر قطع من الذهب ثم باعها بخمس قطع من الذهب، والوزن عشر القطع يساوي وزن خمس القطع، فهذا جائز وهذا ما قصده الإمام مالك بالمراطلة.

ب – الصرف:

لا شك أن الصرف مما يحتاج إليه الناس، لتحويل العملات من عملة إلى عملة أخرى، فلما كان الأمر كذلك لم يغفله الإسلام؛ بل أوضحه للناس، الجائز منه وغير الجائز.

عن مالك بن أوس بن الحثان أنه قال: أقبلت أقول: من يصطرب الدرهم. قال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب - أرنا ذهبك، ثم ائتنا إذا جاء خادمنا نعطيك ورقة، فقال عمر ابن الخطاب: كلا والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهب، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الورق بالذهب ربا إلا هاء، وهاء، والبر بالبر

(١) انظر شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٢٨٤/٣.

(٢) موطأ الإمام مالك ٦٣٨/٢.

ربا إلا هاء وهاء^(١)، والشعيـر بالـشـعـير رـبـا إـلا هـاءـ، وـهـاءـ، وـالـتـمـرـ بالـتـمـرـ رـبـا إـلا هـاءـ، وـهـاءـ^(٢).

قال الإمام النووي رحمه الله: "قال العلماء: ومعناه التقابض ففيه اشتراط التقابض في بيع الربوي بالربوي إذا اتفقا في علة الربا. سواء اتفق جنسهما ذهب بذهب، أم اختلف ذهب بفضة، ونبيه صلى الله عليه وسلم بمختلف الجنس على متفقه... وأما طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه عندما أراد أن يصرف صاحب الذهب، فيأخذ الذهب ويؤخر دفع الدرارم إلى مجيء الخادم، فإنما قاله؛ لأنه ظن جوازه كسائر المبيعات وما كان بلغه حكم المسألة، فأبلغه إياه عمر رضي الله عنه فترك المصارفة"^(٣).

وعن سفيان بن عيينة عن عمرو عن أبي المنھال قال: باع شريك لي ورقاً بنسيئه إلى الموسم، أو إلى الحج، فجاء إلى فأخبرني فقلت: هذا أمر لا يصلاح قال: قد بعثه في السوق فلم ينكر ذلك على أحد. فأتتى البراء بن عازب فسألته. فقال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، ونحن نبيع هذا البيع، فقال: "ما كان يدأ بيد فلا بأس به، وما كان نسيئه فهو ربا" وات زيد بن أرقم فإنه كان أعظم تجارة مني، فأتته، فسألته، فقال مثل ذلك^(٤).

قال البخاري رحمه الله (باب بيع الذهب بالورق يدأ بيد) ثم ذكر حديث أبي بكرة رضي الله عنه "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء. وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شيئاً، والفضة بالذهب كيف شيئاً"^(٥).

وروى البخاري رحمه الله تعالى عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم: "نهى عن بيع الذهب بالورق ديناً"^(٦).

ومن الأحاديث السابقة اتضح لنا ما يأتي:

(١) أصله هاك فأبدلت المدة من الكاف ومعناه خذ هذا.

(٢) البخاري ٣٠/٣ برقم ٢١٧٤، والموطأ ٦٣٦/٣، ومسلم ١٢١٠/٣ برقم ١٥٨٦.

(٣) شرح النووي ١٣/١١.

(٤) البخاري ٣١/٣ برقم ٢١٨٠، ٢١٨١، ومسلم ١٢١٢/٣ برقم ١٥٨٩.

(٥) البخاري ٣١/٣ برقم ٢١٨٢.

(٦) البخاري ٣١/٣ برقم ٢١٨٠، ٢١٨١، وانظر شرح الموطأ للزرقاني ٢٨٢/٣.

- ١— أن صرف الفضة بالفضة، والذهب بالذهب جائز. على أن يكون الصرف مثلاً بمثل، وسواءً بسواء، ويكون ذلك يداً بيد أثناء وقت المصارفة.
- ٢— أن صرف الذهب بالفضة، والفضة بالذهب جائز، على أن يكون الصرف يداً بيد في وقت المصارفة، أما المفاضلة بين الذهب والفضة بحيث يكون الذهب أكثر من الفضة وزناً، أو الفضة أكثر من الذهب وزناً فلا مانع من ذلك، لكن بشرط أن يكون يداً بيد في لحظة المصارفة.
- ٣— أن شراء وبيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، أو الذهب بالفضة بالذهب، لا يجوز الدين في ذلك مطلقاً، فلو أراد شخص أن يصرف من المصرف عملة من الذهب بعملة من الذهب، وسلم أحدهما عملته والآخر أجل تسلیم عملته إلى أجل فهذا لا يجوز، لأنه فقد شرط المقابلة يداً بيد. وكذلك الفضة بالفضة والذهب بالفضة والعكس كل ذلك لا يجوز فيه الدين مطلقاً.

الفصل الثالث: الحث عن الابتعاد عن الشبهات

لا شك أن المسلم دائماً ينبغي أن يكون حريصاً على التزام أمور الشرع كلها، فيعمل الواجبات، ويترك المحرمات، والمكرهات، ويأخذ بالمستحبات، ويأخذ ويترك من المباحات على حسب حاله، وحاجته، ويبعد عن الشبهات، لعلمه بأن الشبهات تؤدي إلى المحرمات.

عن النعمان بن بشير قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - وأهوى النعمان بإصبعه إلى أذنيه - : "إن الحلال بين وإن الحرام بين، وبينهما مشبهات، لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه، وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيها، إلا وإن لكل ملك حمى، إلا وإن حمى الله محارمه، إلا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، إلا وهي القلب")^(١).

قال الإمام النووي رحمه الله: "أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث، وكثرة فوائد़ه، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام. قال جماعة: هو ثالث الإسلام،

^(١) البخاري ١٩/١ برقم ٥٢، ومسلم ١٢١٩/٣ برقم ١٥٩٩.

وإن الإسلام يدور عليه، وعلى حديث: “الأعمال بالنية”^(١) وحديث “من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه”^(٢).

وقال أبو داود: الإسلام يدور على أربعة أحاديث: هذه الثلاثة، وحديث: “لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه”^(٣).

وقيل حديث: “ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس”^(٤).

قال العلماء: وسبب عظم موقعه أنه صلى الله عليه وسلم نبه فيه على إصلاح المطعم، والمشرب، والملبس، وغيرها، وأنه ينبغي ترك المشبهات، فإنه سبب لحماية دينه، وعرضه، وحذر من مواجهة الشبهات، وأوضح ذلك بضرب المثل: بالحمى. ثم بين أهم الأمور وهو مراعاة القلب... فيبين صلى الله عليه وسلم أن بصلاح القلب يصلح باقي الجسد، وبفساده يفسد باقيه.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: “الحلال بين والحرام بين” فمعناه أن الأشياء ثلاثة أقسام:

حلال بين واضح. لا يخفى حله كالخبز، والعسل...

وأما الحرام البين فكالخمر، والخنزير، والكذب...

وأما المشبهات: فمعناه أنها ليست بواضحة الحل، ولا الحرمة فلهذا لا يعرفها كثير من الناس، ولا يعلمون حكمها، وأما العلماء فيعرفون حكمها، بنص أو قياس، أو استصحاب، أو غير ذلك...^(٥).

وقد نقل الحافظ ابن حجر رحمة الله قول بعضهم:

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية

اترك الشبهات، وازهد، ودع ما ليس يعنيك، واعملن بنية^(٦)

(١) البخاري ٢/١ برقم ١، ومسلم ١٥١٥/٣ برقم ١٩٠٧.

(٢) موطأ الإمام مالك ٣/٩٠٣.

(٣) البخاري ٩/١ برقم ١٣، ومسلم ٦٧/١ برقم ٤٥.

(٤) سنن ابن ماجه ٢/١٣٧٤ برقم ٤١٠٢، قال النووي: رواه ابن ماجه بأسانيد حسنة، انظر شرح النووي ١١/٢٨.

(٥) شرح النووي ببعض التصرف ١١/٢٨.

(٦) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١/١٢٩.

نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعْصَمَنَا مَا يَغْضِبُهُ، وَأَنْ يُوفِّقَنَا لِمَا يَحْبَبُ وَيَرْضَى إِنَّهُ وَلِيَّ ذَلِكَ
وَالقَادِرُ عَلَيْهِ.

الباب الرابع

فتاویٰ فی مسائل من الربا المعاصر

المسألة الأولى: العملة الورقية وأحكامها من الناحية الشرعية.

المسألة الثانية: مسألة الحيلة الثلاثية.

المسألة الثالثة: بيع المدائع بطريقة بيع وشراء البضائع وهي مكانها.

المسألة الرابعة: صرف العملة إلى عملة أخرى.

المسألة الخامسة: بيع الذهب المستعمل بذهب جديد مع دفع الفرق.

المسألة السادسة: بيع الذهب أو الفضة ديناً.

المسألة السابعة: المساهمة في شركات التأمين.

المسألة الثامنة: التعامل مع المصارف الربوية.

المسألة التاسعة: التعامل مع البنوك الربوية والعمل فيها.

المسألة العاشرة: التأمين في البنوك الربوية.

المسألة الحادية عشرة: شراء أسهم البنوك.

المسألة الثانية عشرة: العمل في المؤسسات الربوية.

المسألة الثالثة عشرة: فوائد البنوك الربوية.

المسألة الرابعة عشرة: قرض البنك بفوائد سنوية.

المسألة الخامسة عشرة: القرض بعملة والتسديد بأخرى.

المسألة السادسة عشرة: القرض الذي يجرّ منفعة.

المسألة السابعة عشرة: التأمين التجاري والضمان البنكي.

المسألة الأولى: العملة الورقية وأحكامها من الناحية الشرعية:

صدر في هذه المسألة قرار المجمع الفقهي الذي نصه على النحو الآتي:

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً كثيراً. أما بعد:

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي قد اطلع على البحث المقدم إليه في موضوع العملة الورقية، وأحكامها من الناحية الشرعية، وبعد المناقشة والمداولة بين أعضائه، قرر ما يلي:

أولاً: إنه بناء على أن الأصل في النقد هو الذهب والفضة وبناء على أن على جريان الربا فيما هي مطلق الثمنية في أصح الأقوال عند فقهاء الشريعة. وبما أن الثمنية لا تقتصر عند الفقهاء على الذهب والفضة، وإن كان معدنها هو الأصل.

وبما أن العملة الورقية قد أصبحت ثمناً، وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها، وبها تقوم الأشياء في هذا العصر، لاختفاء التعامل بالذهب والفضة، وتطمئن النفوس بتمويلها وادخارها ويحصل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها، وإنما في أمر خارج عنها، وهو حصول الثقة بها، ك وسيط في التداول والتبادل، وذلك هو سر مناطها بالثمنية.

وحيث إن التحقيق في علة جريان الربا في الذهب والفضة هو مطلق الثمنية، وهي متحققة في العملة الورقية، لذلك كله، فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، يقرر أن العملة الورقية نقد قائم بذاته، له حكم النقدين من الذهب والفضة، فتجب الزكاة فيها، ويجري الربا عليها بنوعيه، فضلاً ونسياً، كما يجري ذلك في النقدين من الذهب والفضة تماماً، باعتبار الثمنية في العملة الورقية قياساً عليهما، وبذلك تأخذ العملة الورقية أحكام النقود في كل الالتزامات التي تفرضها الشريعة فيها.

ثانياً: يعتبر الورق النقدي نقداً قائماً بذاته كقيمة النقدي في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، كما يعتبر الورق النقدي أجنساً مختلفة، تتعدد بتنوع جهات الإصدار في البلدان المختلفة، بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس، وأن الورق النقدي الأمريكي جنس، وهذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وبذلك يجري فيها الربا بنوعيه فضلاً ونسياً كما يجري الربا بنوعيه في النقدين الذهب والفضة وفي غيرها من الأثمان.

وهذا كله يقتضي ما يلي:

(أ) لا يجوز بيع الورق النقدية بعضه ببعض أو بغيره من الأجناس النقدية الأخرى من ذهب أو فضة أو غيرهما، نسيئة مطلقاً، فلا يجوز مثلاً بيع ريال سعودي بعملة أخرى متفاضلاً نسيئة بدون تقبض.

(ب) لا يجوز بيع الجنس الواحد من العملة الورقية بعضه ببعض متفاضلاً، سواء كان ذلك نسيئة أو يداً بيد، فلا يجوز مثلاً بيع عشرة ريالات سعودية ورقاً، بأحد عشر ريالاً سعودية ورقاً، نسيئة أو يداً بيد.

(ج) يجوز بيع بعضه ببعض من غير جنسه مطلقاً، إذا كان ذلك يداً بيد، فيجوز بيع الليرة السورية أو اللبنانية، بريال سعودي ورقاً كان أو فضة، أو أقل من ذلك أو أكثر، وبيع الدولار الأمريكي بثلاثة ريالات سعودية أو أقل من ذلك أو أكثر إذا كان ذلك يداً بيد، ومثل ذلك في الجواز بيع الريال السعودي الفضة، بثلاثة ريالات سعودية ورق، أو أقل من ذلك أو أكثر، يداً بيد، لأن ذلك يعتبر بيع جنس بغير جنسه، ولا أثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة.

ثالثاً: وجوب زكاة الأوراق النقدية إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدة للتجارة.

رابعاً: جواز جعل الأوراق النقدية رأس مال في بيع السلع، والشركات.

والله أعلم: وبالله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١).

المسألة الثانية: مسألة الحيلة الثالثة:

س: عندي كمية من أكياس الأرض وهو بمستودع لنا ويأتي إليّ أناس يشترونه مني بقيمتهم في السوق ويدينونه على أناس آخرين فإذا صار على حظ المدين أخذته منه بنازل ريال واحد من مشتراه مني ثم يأتي أناس مثهم عندما يصير على حظي ويشترونه مني وهكذا وهو في مكان واحد إلا أنهم يستلمونه عداً في محله فهل في هذه الطريقة إثم أم لا؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً.

ج: نعم هذه الطريقة حيلة على الربا. الربا المغلظ الجامع بين التأخير والفضل، أي بين ربا الفضل وربا النسيئة، وذلك لأن الدائن يتوصل بها إلى حصول اثنى عشر

(١) فتاوى إسلامية لأصحاب الفضيلة العلماء، جمع محمد المسند، ٣٧٩/٢ - ٣٨٠. وانظر: أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ١/٣٠ - ٥٨.

مثلاً عشرة. وأحياناً يتفق الدائن والمدين على هذا قبل أن يأتيا إلى صاحب الدكان على أنه يدينه كذا وكذا من الدرارهم، العشرة اثنى عشر أو أكثر أو أقل، ثم يأتيان على هذا ليجريا معه هذه الحيلة وقد سماها شيخ الإسلام ابن تيمية: الحيلة الثلاثية، وهي بلا شك حيلة على الربا، ربا النسبة وربا الفضل، فهي حرام ومن كبائر الذنوب، وذلك لأن المحرم لا ينقلب مباحاً بالتحايل عليه، بل إن التحايل عليه يزيده خبأً ويزيده إثماً، ولهذا ذكرَ عن أئيب السختياني رحمه الله أنه قال في هؤلاء المتهايلين قال: إنهم يخدعون الله كما يخدعون الصبيان فلو أنهم أتوا الأمر على وجهه لكان أهون، وصدق رحمه الله، فإن المتهايل بمنزلة المنافق يظهر أنه مؤمن وهو كافر وهذا متهايل على الربا ويظهر أن بيعه بيع صحيح وحلل^(١).

فضيلة العلامة ابن عثيمين

المسألة الثالثة: بيع المدائع بطريقة بيع وشراء البضائع وهي مكانتها س: ما حكم بيع المدائع بطريقة بيع وشراء البضائع وهي في مكانتها وهذه الطريقة هي المتبعة عند البعض في مدائعاتهم في الوقت الحاضر؟
ج: لا يجوز للمسلم أن يبيع سلعة بندق أو نسبيّة إلا إذا كان مالكاً لها وقد قبضها لقول النبي صلى الله عليه وسلم، لحكيم بن حزام: "لا تبع ما ليس عندك"^(٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: "لا يحل سلف وبيع ولا بيع ما ليس عندك" رواه الخمسة بـإسناد صحيح^(٣)، وهذا الذي يشتريها، ليس له بيعها حتى يقبضها أيضاً للحاديدين المذكورين.

ولما رواه الإمام أحمد وأبو داود، وصححه ابن حبان والحاكم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم^(٤).

(١) فتاوى إسلامية لأصحاب الفضيلة العلماء، ٣٨٢/٢.

(٢) أبو داود ٢٨٣/٣، برقم ٣٥٠٣، والترمذى ٥٢٥/٣ برقم ١٢٣٢، والنسائي ٢٨٩/٧، برقم ٤٦١٣، وصححه الألبانى في صحيح سنن الترمذى ٩/٢.

(٣) أبو داود برقم ٣٥٠٤، والترمذى برقم ١٢٣٤، والنسائي برقم ٤٦١١، وابن ماجه برقم ٢١٨٨، وأحمد ٢١٧٤/٢، ١٧٩، ٢٠٥، والحاكم ١٧/٢.

(٤) أبو داود ٢٨٢/٣، برقم ٣٤٩٩، وحسنـه الألبانـي في صحيحـ سنـنـ أبيـ داـودـ ٦٦٨/٢.

وكما روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهم قال: "لقد رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاونون جزافاً - يعني الطعام - يُضربون أن يبيعوه في مكانهم حتى يوووه إلى رحالهم" ^(١)، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة ^(٢).

سماحة العالمة عبد العزيز ابن باز

المسألة الرابعة: صرف العملة إلى عملة أخرى:
 س: أريد أنأشتري عشرة آلاف دولار أمريكي من شخص معين بسعر ٤٠ ألف ريال سعودي، وسيكون التسديد على أقساط شهرية، كل قسط ألف ريال، وأريد أن أبيع هذه الدولارات في السوق بسعر ٣٧٠٥٠٠ ألف ريال، فما الحكم في ذلك علماً بأنني محتاج لهذه النقود؟

ج: الحكم في هذا هو التحرير، فيحرم على الإنسان إذا صرف عملة أن يتفرق هو والبائع من مجلس العقد إلا بعد قبض العوضين، وهذا السؤال ليس فيه قبض العوض الثاني الذي هو قيمة الدولارات، وعلى هذا فيكون فاسداً وباطلاً، فإذا كان قد نفذ الآن فإن الواجب على هذا الذي أخذ الدولارات أن يسدها دولارات، ولا يجوز أن يبني على العقد الأول، لأنه فاسد، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق وشرط الله أوثق" ^(٣).

فضيلة العالمة ابن عثيمين

المسألة الخامسة: بيع الذهب المستعمل بذهب جديد مع دفع الفرق
 س: رجل يعمل ببيع وشراء المجوهرات، فيأتي إليه شخص معه ذهب مستعمل فيشتريه منه وتعرف قيمته باليارات، وقبل دفع القيمة في المكان والزمان، يشتري منه الذي باع له الذهب المستعمل ذهباً جديداً، وتعرف قيمته، ويدفع المشتري الباقي

^(١) البخاري ٣٠/٣، برقم ٢١٣١.

^(٢) فتاوى إسلامية ٣٨٣/٢ - ٣٨٤.

^(٣) فتاوى إسلامية لأصحاب الفضيلة العلماء ٣٨٦/٢، الحديث أخرجه البخاري برقم ٤٥٦.

عليه، فهل هذا جائز أم أنه لا بد من تسليم قيمة الأول كاملة إلى البائع ثم يسلم البائع قيمة ما اشتراه من ذهب جديد من تلك النقود أو من غيرها؟

ج: في مثل هذه الحالة يجب دفع قيمة الذهب المستعمل، ثم البائع بعد قبض القيمة بالخيار إن شاء يشتري ممن باع عليه ذهباً جديداً أو من غيره، وإن اشتري منه أعاد عليه نقوده أو غيرها قيمة للجديد حتى لا يقع المسلم في الربا المحرم من بيع رديء الجنس الربوي بجبيه متفاضلاً، لما روى البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خير فجاءه بتمر جنيب (جيد) فقال: أكلْ تمر خير هكذا؟ قال: لا، إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال: لا تفعل بع الجمع بالدرارهم، ثم اتبع بالدرارهم جنيباً^(١)، ولأن المقاصلة في مثل هذا البيع ولو كانت في زمان ومكان البيع، قد تؤدي إلى بيع الذهب بالذهب متفاضلاً، وذلك محرم، لما روى مسلم رحمة الله تعالى عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمن، والملح بالملح، مثلًا بمثل، سواء بسواء، يدًا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد". وفي رواية عن ابن سعيد: "فمن زاد أو استزاد فقد أربا، الآخذ والمعطى سواء"^(٢).

اللجنة الدائمة

س: ذهبت إلى بائع الذهب بمجموعة من الحلي القديمة ثم وزتها وقال إن ثمنها ١٥٠٠ ريال واشترت منه حلبي جديد بمبلغ ١٨٠٠ ريال هل يجوز أن أدفع له ٣٠٠ ريال فقط (الفرق) أم آخذ ١٥٠٠ ريال ثم أعطيه ١٨٠٠ ريال مجتمعة؟

ج: لا يجوز بيع الذهب بالذهب إلا مثلًا بمثل سواء بسواء وزناً بوزن يدًا بيد بنص النبي صلى الله عليه وسلم، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة ولو اختلف نوع الذهب بالجدة والقدم أو غير ذلك من أنواع الاختلاف وهكذا الفضة بالفضة.

(١) البخاري برقم ٢٢٠١، ومسلم برقم ١٥٩٤.

(٢) فتاوى إسلامية ٣٨٩/٢، والحديث تقدم تحريره ص ٣٤.

والطريقة الجائزة أن يبيع الراubb في شراء ذهب بذهب، ما لديه من الذهب بفضة أو بغيرها من العمل الورقية ويقبض الثمن ثم يشتري حاجته من الذهب بسعره من الفضة أو العملة الورقية يدأ بيد؛ لأن العملة الورقية منزلة الذهب والفضة في جريان الربا في بيع بعضها ببعض وفي بيع الذهب والفضة بها.

أما إن باع الذهب أو الفضة بغير النقود كالسيارات والأمتعة والسكر ونحو ذلك فلا حرج في التفرق قبل القبض لعدم جريان الربا بين العملة الذهبية والفضية والورقية وبين هذه الأشياء المذكورة وأشباهها.

ولا بد من إيضاح الأجل إذا كان البيع إلى أجل قوله سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَائِنُتُمْ بِدِيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى فَاکْتُبُوهُ} ^(١) _(٢).

سماحة العالمة عبد العزيز ابن باز

المسألة السادسة: بيع الذهب أو الفضة ديناً:

س: إنسان أخذ مني مصاغ ذهب، وثمن المصاغ ألف ريال، وقلت له لا يجوز إلا نقداً، وقال سلفني ألف ريال، وسلفته الألف وأعطيتني إياه هل هذا يجوز؟
ج: لا يجوز لأنه احتيال على الربا؛ وجمع بين عقدين، عقد سلف وعقد بيع، وهو ممنوع أيضاً ^(٣).

اللجنة الدائمة

س: إذا حضر شخص يريد أن يشتري بعض المجوهرات من الذهب ولما وزنت له ما يريد وجد أن المبلغ الذي معه لا يكفي قيمة للذهب فمعلوم في هذه الحالة أنه لا يجوز لي بيعه الذهب وتسليميه له وهو لم يسلمني إلا جزء من القيمة لكن إذا كنا في وقت الصباح مثلاً وقال لي أترك الذهب عندك حتى وقت العصر كي أحضر لك كامل الدرارهم وأسلم الذهب الذي اشتريته منك ففي هذه الحالة هل يجوز لي أن أترك الذهب

^(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

^(٢) فتاوى إسلامية لأصحاب الفضيلة العلماء ٣٥٢/٢.

^(٣) فتاوى إسلامية ٣٩٠/٢.

على كيسه وحسابه حتى يحضر لاستلامه أم يلزمني أن ألغى العقد وهو إن حضر فهو كسائر المشتررين وإلا فلا شيء بيننا؟

جـ: لا يجوز أن يبقى الذهب الذي اشتراه منك على حسابه حتى يأتي بالدرارهم، بل لم يتم العقد تخلصاً من ربا النسيئة ويبقى الذهب لديك في ملكك فإذا حضر بباقي الدرارهم ابتدأتما عقداً جديداً يتم في مجلسه التقادص بينكما^(١).

اللجنة الدائمة

المسألة السابعة: المساهمة في شركات التأمين:

سـ: أنا من سكان الكويت، وعندنا شركات مساهمة خاصة بالأعمال التجارية والزراعية والبنوك وشركات التأمين والبترول، ويحق للمواطن المساهمة هو وأفراد عائلته، فنرجو إفادتنا عن حكم الشرع في مثل هذه الشركات.

جـ: يجوز للإنسان أن يساهم في هذه الشركات إذا كانت لا تتعامل بالربا، فإن كان تعاملها بالربا فلا يجوز، وذلك لثبوت تحريم التعامل بالربا في الكتاب والسنة والإجماع، وكذلك لا يجوز للإنسان أن يساهم في شركات التأمين التجاري؛ لأن عقود التأمين مشتملة على الغرر والجهالة والربا، والعقود المشتملة على الغرر والجهالة والربا محرمة في الشريعة الإسلامية^(٢).

اللجنة الدائمة

المسألة الثامنة: التعامل مع المصارف الربوية:

صدر في ذلك قرار المجمع الفقهي الإسلامي الآتي نصه:

إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة المنعقدة بمبنى رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ١٢ رجب عام ١٤٠٦هـ إلى يوم السبت ٢٩ رجب ١٤٠٦هـ قد نظر في موضوع تفسيي المصارف الربوية وتعامل

(١) فتاوى إسلامية ٣٥٣/٢.

(٢) فتاوى إسلامية لأصحاب الفضيلة العلماء ٣٩٢/٢.

الناس معها وعدم توافر البديل عنها، وهو الذي أحاله إلى المجلس معالي الدكتور الأمين العام نائب رئيس مجلس.

وقد استمع المجلس إلى كلام السادة الأعضاء حول هذه القضية الخطيرة التي يقترف فيها محرم بين ثبت تحريمها بالكتاب والسنة والإجماع.

وقد أثبتت البحوث الاقتصادية الحديثة أن الربا خطر على اقتصاد العالم وسياسته وأخلاقياته وسلامته، وأنه وراء كثير من الأزمات التي يعانيها العالم، وأنه لا نجاة من ذلك إلا باستئصال هذا الداء الخبيث الذي نهى الإسلام عنه منذ أربعة عشر قرناً.

ثم كانت الخطوة العملية المباركة وهي إقامة مصارف إسلامية خالية من الربا والمعاملات المحظورة شرعاً.

وبهذا كذبت دعوة العلمانيين وضحايا الغزو الثقافي الذين زعموا يوماً أن تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي مستحيل؛ لأنه لا اقتصاد بغير بنوك، ولا بنوك بغير فوائد، ومما جاء في القرار كذلك أنه:

أولاً: يجب على المسلمين كافة أن ينتهوا عما نهى الله عنه من التعامل بالربا أخذأ وعطاء، والمعاونة عليه بأي صورة من الصور.

ثانياً: ينظر المجلس بعين الارتياب إلى قيام المصارف الإسلامية بديلاً شرعياً للمصارف الربوية. ويرى المجلس ضرورة التوسيع في إنشاء هذه المصارف في كل الأقطار الإسلامية وحيثما وجد للمسلمين تجمع خارج أقطاره، حتى تكون من هذه المصارف شبكة قوية تهيئة لاقتصاد إسلامي متكامل.

ثالثاً: يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف إسلامي أن يتعامل مع المصارف الربوية في الداخل والخارج، إذ لا عذر له في التعامل معها بعد وجود البديل الإسلامي، ويجب عليه أن يستعيض عن الخبيث بالطيب، ويستغني بالحلال عن الحرام.

رابعاً: يدعو المجلس المسؤولين في البلاد الإسلامية والقائمين على المصارف الربوية فيها إلى المبادرة الجادة لتطهيرها من رجس الربا.

خامساً: كل مال جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعاً، لا يجوز أن ينتفع به المسلم (مودع المال) لنفسه أو لأحد مما يعلوه في أي شأن من شؤونه،

ويجب أن يصرف في المصالح العامة للمسلمين من مدارس ومستشفيات وغيرها، وليس هذا من باب الصدقة وإنما من باب التطهير من الحرام.

ولا يجوز بحال ترك هذه الفوائد للبنوك الربوية لتقوى بها، ويزداد الإثم في ذلك بالنسبة للبنوك في الخارج، فإنها في العادة تصرفها إلى المؤسسات التنصيرية واليهودية، وبهذا تغدو أموال المسلمين أسلحة لحرب المسلمين وإضلال أبنائهم عن عقيدتهم، علماً بأنه لا يجوز الاستمرار في التعامل مع هذه البنوك الربوية بفائدة أو بغير فائدة.

كما يطالب المجلس القائمين على المصارف الإسلامية أن ينتقوا لها العناصر المسلمة الصالحة، وأن يوallowها بالتنوعية والتتفقية بأحكام الإسلام وآدابه حتى تكون معاملاتهم وتصرفاتهم موافقة لها.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل^(١).

مجلة الدعوة، ١٠٣٧

المسألة التاسعة: التعامل مع البنوك الربوية والعمل فيها

س: ما الحكم الشرعي في كل من:

١- الذي يضع ماله في البنك فإذا حال عليه الحولأخذ فائدة.

٢- المستقرض من البنك بفائدة إلى أجل؟

٣- الذي يودع ماله في تلك البنوك ولا يأخذ فائدة؟

٤- الموظف العامل في تلك البنوك سواء كان مديرًا أو غيره؟

٥- صاحب العقار الذي يؤجر محلاته إلى تلك البنوك؟

ج: لا يجوز الإيداع في البنوك للفائدة، ولا القرض بالفائدة؛ لأن كل ذلك من الربا

الصريح.

ولا يجوز أيضًا الإيداع في غير البنوك بالفائدة، وهكذا لا يجوز القرض من أي أحد بالفائدة بل ذلك محرم عند جميع أهل العلم، لأن الله سبحانه يقول: {وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا} ^(٢). ويقول سبحانه: {يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيَرْبِي الصَّدَقَاتِ} ^(١). ويقول

^(١) فتاوى إسلامية لأصحاب الفضيلة العلماء ٣٩٣/٢.

^(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

سبحانه: {لَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَذَرُنَا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} ^(١). ثم يقول سبحانه بعد هذا كله: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مِيَسَرَةٍ} ^(٢). يتبين عباده بذلك على أنه لا يجوز مطالبة المعاشر بما عليه من الدين ولا تحميشه مزيداً من المال من أجل الإنثار بل يجب إنتظاره إلى الميسرة بدون أي زيادة لعجزه عن التسديد، وذلك من رحمة الله سبحانه لعباده، ولطفه بهم، وحمايته لهم من الظلم والجشع الذي يضرهم ولا ينفعهم.

أما الإيداع في البنوك بدون فائدة فلا حرج منه إذا اضطر المسلم إليه، وأما العمل في البنوك الربوية فلا يجوز سواء كان مديرأً أو كاتباً أو محاسباً أو غير ذلك لقول الله سبحانه وتعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْأَثْمِ وَالْعُدُوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} ^(٣).

ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه "لعن آكل الربا وموكله وكاتبته وشاهديه". وقال: "هم سواء". أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ^(٤). والآيات والأحاديث الدالة على تحريم التعاون على المعاصي كثيرة، وهكذا تأجير العقارات لأصحاب البنوك الربوية لا يجوز للأدلة المذكورة، ولما في ذلك من إعانتهم على أعمالهم الربوية.

نسأل الله أن يمن على الجميع بالهداية وأن يوفق المسلمين جميعاً حكاماً ومحكومين لمحاربة الربا والحد منه والاكتفاء بما أباح الله ورسوله من المعاملات الشرعية إنه ولد ذلك القادر عليه ^(٥).

سماحة العالمة عبد العزيز ابن باز

المسألة العاشرة: التأمين في البنوك الربوية:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٥) تقدم تخریجه ص ٢٨٠.

(٦) فتاوى إسلامية، ٢/٣٩٧.

س: الذي عنده مبلغ من النقود ووضعها في أحد البنوك لقصد حفظها أمانة ويزكيها إذا حال عليها الحول فهل يجوز ذلك أم لا؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً.

ج: لا يجوز التأمين في البنوك الربوية ولو لم يأخذ فائدة؛ لما في ذلك من إعانتها على الإثم والعدوان، والله سبحانه قد نهى عن ذلك، لكن إن اضطر إلى ذلك ولم يجد ما يحفظ ماله فيه سوى البنوك الربوية، فلا حرج إن شاء الله للضرورة، والله سبحانه يقول: {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرْتُمْ إِلَيْهِ} ^(١)، ومتي وجد بنكاً إسلامياً أو محللاً أميناً ليس فيه تعاون على الإثم والعدوان يودع ماله فيه لم يجز له الإيداع في البنك الربوي ^(٢).

سماحة العالمة عبد العزيز ابن باز

المسألة الحادية عشرة: شراء أسهم البنوك:

س: ما حكم شراء أسهم البنوك وبيعها بعد مدة بحيث يصبح الألف بثلاثة آلاف مثلاً؟ وهل يعتبر ذلك من الربا؟

ج: لا يجوز بيع أسهم البنوك ولا شراؤها لكونها بيع نقود بغير اشتراط التساوي والتقابض؛ ولأنها مؤسسات ربوية لا يجوز التعاون معها لا ببيع ولا شراء نقول الله سبحانه: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوَانِ} ^(٣). ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه "لعن آكل الربا وموكله وكاتبته وشاهديه"، وقال: "هم سواء" رواه الإمام مسلم في صحيحه ^(٤)، وليس لك إلا رأس مالك.

ووصيتي لك ولغيرك من المسلمين هي الحذر من جميع المعاملات الربوية، والتحذير منها، والتوبة إلى الله سبحانه مما سلف من ذلك، لأن المعاملات الربوية محاربة لله سبحانه ولرسوله صلى الله عليه وسلم، ومن أسباب غضب الله وعقابه كما قال الله عز وجل: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٩.

(٢) فتاوى إسلامية، برقم ٣٩٧/٢.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٤) مسلم ١٢١٨/٣ برقم ١٥٩٧.

الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسْ ذَلِكَ بَأْنَهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ، يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَئِيمَّةٌ^(١) . وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقَى مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}^(٢) . وَلِمَا تَقْدَمَ مِنَ الْحَدِيثِ الْشَّرِيفِ^(٣) .

سماحة العالمة عبد العزيز ابن باز

المسألة الثانية عشرة: العمل في المؤسسات الربوية:

س: هل يجوز العمل في مؤسسة ربوية كسائق أو حارس؟

ج: لا يجوز العمل بالمؤسسات الربوية ولو كان الإنسان سائقاً أو حارساً، وذلك لأن دخوله في وظيفة عند مؤسسات ربوية يستلزم الرضى بها؛ لأن من ينكر الشيء لا يمكن أن يعمل لمصلحته، فإذا عمل لمصلحته فإنه يكون راضياً به، والراضي بالشيء المحرم يناله من إثمها، أما من كان يباشر القيد والكتابة والإرسال والإيداع وما أشبه ذلك فهو لا شك أنه مباشر للحرام، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بل ثبت من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم "عن آكل الربا وموكله وشاهديه" وكاتبه وقال: "هم سواء"^(٤) (٥).

فضيلة العالمة ابن عثيمين

المسألة الثالثة عشرة: فوائد البنوك الربوية:

س: بعض البنوك تعطي أرباحاً بالمبالغ التي توضع لديها من قبل المودعين، ونحن لا ندرى حكم هذه الفوائد هل هي ربا أم هي ربح جائز يجوز للمسلم أخذها؟ وهل يوجد في العالم العربي بنوك تتعامل مع الناس حسب الشريعة الإسلامية؟

(١) سورة البقرة، الآيات: ٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) سورة البقرة، الآيات: ٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) فتاوى إسلامية، ٣٩٩/٢ - ٤٠٠.

(٤) مسلم ١٢١٨ برقم ١٥٩٧.

(٥) فتاوى إسلامية، ٤٠١/٢.

ج: أولاً: الأرباح التي يدفعها البنك للمودعين على المبالغ التي أودعوها فيه تعتبر ربا. ولا يحلّ له أن ينتفع بهذه الأرباح، وعليه أن يتوب إلى الله من الإيداع في البنوك الربوية، وأن يسحب المبلغ الذي أودعه وربه فيحتفظ بأصل المبلغ وينفق ما زاد عليه في وجوه البر من فقراء ومساكين وإصلاح مرافق عامة ونحو ذلك.

ثانياً: يبحث عن محل لا يتعامل بالربا ولو دكاناً ويوضع المبلغ فيه على طريق التجارة، مضاربة، على أن يكون ذلك جزءاً مشاعاً معلوماً من الربح كالثلث مثلاً، أو بوضع المبلغ فيه أمانة بدون فائدة، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١).

اللجنة الدائمة

المسألة الرابعة عشرة: قرض البنك بفوائد سنوية:

س: المعاملة مع البنك هل هي ربا أم جائزة؟ لأن فيه كثيراً من المواطنين يفترضون منها؟

ج: يحرم على المسلم أن يفترض من أحد ذهباً أو فضة أو ورقاً نقدياً على أن يرد أكثر منه، سواء كان المقرض بنكاً أم غيره، لأنه ربا وهو من أكبر الكبائر، ومن تعامل هذا التعامل من البنوك فهو بنك ربوى.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(٢).

اللجنة الدائمة

المسألة الخامسة عشرة: القرض بعملة والتسديد بأخرى:

س: أقرضني أخي في الله (حسن. م) ألفي دينار تونسي، وكتبنا عقداً بذلك ذكرنا فيه قيمة المبلغ بالنقد الألماني، وبعد مرور مدة القرض - وهي سنة - ارتفع ثمن النقد الألماني، فأصبح إذا سلمته ما هو في العقد أكون أعطيته ثلاثة دينار تونسي زيادة على ما افترضته.

(١) فتاوى إسلامية ٤٠٤/٢.

(٢) فتاوى إسلامية ٤١٢/٢.

فهل يجوز لمقرضي أن يأخذ الزيادة، أم أنها تعتبر ربا؟ لا سيما وأنه يرغب السداد بالنقد الألماني ليتمكن من شراء سيارة من ألمانيا؟

ج: ليس للمقرض (حسن. م) سوى المبلغ الذي أقرضك وهو ألفا دينار تونسي، إلا أن تسمح بالزيادة فلا بأس، لقول النبي صلّى الله عليه وسلم: "إن خيار الناس أحسنهم قضاء". رواه مسلم في صحيحه^(١)، وأخرجه البخاري بلفظ: "إن من خيار الناس أحسنهم قضاء"^(٢).

أما العقد المذكور فلا عمل عليه ولا يلزم به شيء لكونه عقداً غير شرعى، وقد دلت النصوص الشرعية على أنه لا يجوز بيع القرض إلا بسعر المثل وقت التقاضى إلا أن يسمح من عليه القرض بالزيادة من باب الإحسان والمكافأة للحديث الصحيح المذكور آنفأ^(٣).

سماحة العلامة عبد العزيز ابن باز

س: طلب مني أحد أقاربي المقيمين بالقاهرة قرضاً وقدره ٢٥٠٠ جنيه مصرى، وقد أرسلت له مبلغ ٢٠٠٠ دولار باعهم وحصل على مبلغ ٢٤٩٠ جنيهاً مصرياً، ويرغب حالياً في سداد الدين، علماً بأننا لم نتفق على موعد وكيفية السداد، والسؤال هل أحصل منه على مبلغ ٢٤٩٠ جنيهاً مصرياً وهو يساوى حالياً ١٨٠٠ دولار أمريكي (أقل من المبلغ الذي دفعته له بالدولار) أم أحصل على مبلغ ٢٠٠٠ دولار علماً بأنه سوف يتربّى على ذلك أن يقوم هو بشراء (الدولارات) بحوالي ٢٨٠٠ جنيه مصرى (أي أكثر من المبلغ الذي حصل عليه فعلاً بأكثر من ٣٠٠ جنيه مصرى)؟

ج: الواجب أن يرد عليك ما افترضته دولارات، لأن هذا هو القرض الذي حصل منه له، ولكن مع ذلك إذا اصطلحتما أن يسلم إليك جنيهات مصرية فلا حرج، قال ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نبيع الإيل بالبقيع أو بالنقيع بالدرارهم فنأخذ عنها الدنانير، ونبيع بالدنانير فنأخذ عنها الدرارهم، فقال النبي صلّى الله عليه وسلم: "لا بأس أن

(١) مسلم برقم ١٦٠٠.

(٢) البخاري برقم ٢٣٠٦.

(٣) فتاوى إسلامية ٤١٤/٢.

تأخذها بسعر يومها ما لم تتفرقا وبينهما شيء^(١)، فهذا بيع نقد من غير جنسه فهو أشبه ما يكون ببيع الذهب بالفضة، فإذا اتفقت أنت وإياده على أن يعطيك عوضاً عن هذه الدولارات من الجنيهات المصرية بشرط ألا تأخذ منه جنيهات أكثر مما يساوي وقت اتفاقية التبديل، فإن هذا لا يأس به، فمثلاً إذا كانت ٢٠٠٠ دولار تساوي الآن ٢٨٠٠ جنيه لا يجوز أن تأخذ منه ثلاثة آلاف جنيه ولكن يجوز أن تأخذ ٢٠٠٠ جنيه، ويجوز أن تأخذ منه ٢٠٠٠ دولار فقط يعني إنك تأخذ بسعر اليوم أو بأسفل، أي لا تأخذ أكثر لأنك إذا أخذت أكثر فقد ربحت فيما لم يدخل في ضمانك، وقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن ربح ما لم يضمن، وأما إذا أخذت بأقل فإن هذا يكون أخذ بعض حقك، وإبراء عن الباقي، وهذا لا يأس به^(٢).

فضيلة العالمة ابن عثيمين

المسألة السادسة عشرة: القرض الذي يجرّ منفعة:

س: رجل افترض مالاً من رجل لكن المقرض اشترط أن يأخذ قطعة أرض زراعية من المقترض رهن بالمبلغ، يقوم بزراعتها وأخذ علتها كاملة أو نصفها، والنصف الآخر لصاحب الأرض حتى يرجع المدين المال كاملاً كما أخذه فيرجع له الدائن الأرض التي كانت تحت يده، ما حكم الشرع في نظركم في هذا القرض المشروط؟

ج: إن القرض من عقود الإرافق التي يقصد بها الرفق بالمقترض والإحسان إليه، وهو من الأمور المطلوبة المحبوبة إلى الله عز وجل لأنه إحسان إلى عباد الله وقد قال الله تعالى: {وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ}^(٣). فهو بالنسبة للمقترض مشروع مستحب، وبالنسبة للمقترض جائز مباح.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسلف من رجل بكرأً وردّ خيراً منه، وإذا كان هذا العقد أي القرض من عقود الإرافق والإحسان فإنه لا يجوز أن يحول إلى عقد معاوضة وربح، أعني الربح المادي الدنيوي؛ لأنه بذلك يخرج من موضوعه إلى موضوع البيع والمعاوضات، ولهذا تجد الفرق بين أن يقول رجل آخر: بعثك هذا

(١) أبو داود ٢٥٠/٣، برقم ٣٣٤٥، والنمسائي في كتاب البيوع، الباب رقم ٥٠، ٥٢.

(٢) فتاوى إسلامية ٤١٥-٤١٤/٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

الدينار بدينار آخر إلى سنة، أو بعثك هذا الدينار بدينار آخر ثم يتفرقان قبل القبض، فإنه في الصورتين يكون بيعاً حراماً ورباً، لكن لو أقرضه ديناراً قرضاً وأوفاه بعد شهر أو سنة كان ذلك جائزاً مع أن المقرض لم يأخذ العوض إلا بعد سنة أو أقل أو أكثر نظراً لتغليب جانب الإرافق.

وبناء على ذلك فإن المقرض إذا اشترط على المقترض نفعاً مادياً فقد خرج بالقرض عن موضوع الإرافق فيكون حراماً.

والقاعدة المعروفة عند أهل العلم أن كل قرض جرّ منفعة فهو ربا، وعلى هذا فلا يجوز للمقرض أن يشترط على المقترض أن يمنه أرضاً ليزرعها حتى ولو أعطى المقترض سهماً من الزرع؛ لأن ذلك جرّ منفعة إلى المقرض تخرج القرض عن موضوعه وهو الإرافق والإحسان^(١).

فضيلة العالمة ابن عثيمين

المسألة السابعة عشرة: التأمين التجاري والضمان البنكي:

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وبعد..

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الاستفتاء المقدم لسماعة الرئيس العام، والمقيد برقم ١١٠٠ في ١٤٠٠/٧/٢٨ ونصه:

لقد عرض لنا أمر فلا بد فيه من التعامل مع البنك، حيث نحتاج إلى كفالة بنكية اسمها كفالة حسن تنفيذ (أي أن يكون البنك ضامناً حسن تنفيذ الاتفاقية حسب نصوص العقد) وقد فوجئنا بأن البنك يأخذ أجرة مقابل هذه الكفالة (خطاب الضمان) الذي يقدمه، ورجعنا لما تيسر لدينا من كتب الفقه البسيطة فوجئنا أن الضمان أو الكفالة (تبرع)، فوتقع في حيرة من أمرنا، وأوقفنا المشروع حتى نصل للحكم الشرعي الصحيح مقتنناً بالأدلة الشرعية، فرأينا أن نبعث لفضيلتكم لما بلغنا عنكم من العلم والتقوى والورع، لذا نرجو من فضيلتكم أن تعلمونا رأيكم مقتنناً بالأدلة الشرعية، هل يجوز أخذ أجرة على الكفالة أو الضمان؟

^(١) فتاوى إسلامية ٤١٥-٤١٦/٢.

وكذلك عمليات التأمين على البضائع ضد الحوادث، والتأمين على الحياة، وما رأي الشرع في مثل هذه العقود؟

وأجاب بما يلي:

أولاً: ضمان البنك لكم بربح على المبلغ الذي يضمنكم فيه لمن تلتزمون له بتنفيذ أي عقد لا يجوز؛ لأن الربح الذي يأخذه زيادة ربوية محرمة، والربا كما هو معروف حرم بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

ثانياً: التأمين التجاري حرام لما يأتي:

١ - عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية المشتملة على الغرر الفاحش، لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطي أو يأخذ، فقد يدفع قسطاً أو قسطين ثم تقع الكارثة، فيستحق ما التزم به المؤمن، وقد لا تقع الكارثة فيدفع جميع الأقساط ولا يأخذ شيئاً، وذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطي ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده، وقد ورد في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن بيع الغرر^(١). رواه مسلم.

٢ - عقد التأمين التجاري ضرب من ضروب المقامرة، لما فيه من المخاطرة في معاوضات مالية، ومن الغرم بلا جنائية أو تسبب فيها، ومن الغرم بلا مقابل أو مقابل غير مكافئ، فإن المستأمن قد يدفع قسطاً من التأمين ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الخطر ومع ذلك ي quam المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل، وإذا استحكمت فيه الجهة كان قماراً، ودخل في عموم النهي عن الميسر في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} ^(٢).

٣ - عقد التأمين التجاري يشتمل على ربا الفضل والنساء، فإن الشركة إذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود لها فهو ربا فضل، والمؤمن يدفع ذلك للمستأمن بعد مدة العقد فيكون ربا نساء، وإذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نساء فقط، وكلاهما حرم بالنص والإجماع.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٥١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٩٠.

٤- عقد التأمين التجاري من الرهان؛ لأن كلاًّ منهما فيه جهالة وغدر ومقامرة، ولم يبح الشرع من الرهان إلا ما فيه نصرة للإسلام وظهور لأعلامه بالحجارة والسنان، وقد حصر النبي صلى الله عليه وسلم رخصة الرهان بعوض في ثلاثة قوله صلى الله عليه وسلم: "لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل"^(١). رواه أحمد وأبو داود والنسيائي والترمذى وصححه ابن حبان.

وليس التأمين من ذلك ولا شبيهها به فكان محظياً.

٥- عقد التأمين فيأخذ مال الغير بلا مقابل هوأخذ بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرّم؛ لدخوله في عموم النهي في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا}^(٢).

٦- في عقد التأمين التجاري الإلزام بما لا يلزم شرعاً، فإن المؤمن لم يحدث الخطر منه، ولم يتسبب في حدوثه، وإنما كان منه مجرد التعاقد مع المستأمن، على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعه المستأمن له، والمؤمن لن يبذل عملاً للمستأمن فكان حراماً.

نرجو أن يكون فيما ذكرناه نفع للسائل وكفاية، مع العلم بأنه ليس لدينا كتب في هذا الموضوع حتى نرسل لكم نسخة منها، ولا نعلم كتاباً مناسباً في الموضوع نرشدكم إليه.

وبالله التوفيق. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه^(٣).

وقد اتضح أن التأمين التجاري والتأمين على الحياة لا يجوز لأدلة، منها:

(١) أخرجه الترمذى برقم (١٧٠٠) وأبو داود برقم (٢٥٧٤)، وابن ماجه (٤٤) و(٢٨٧٨). والنسيائى (٣٥٨٨) وأحمد في المسند (٢٥٦/٢، ٣٥٨، ٤٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث حسن الترمذى، وصححه ابن القطان، وابن دقيق العيد قال أحمد شاكر في تحقيق المسند (٧٤٧٦) و(٨٦٧٨) و(٨٩٨١) و(٩٤٨٣): "إسناده صحيح"، وقال الأرناؤوط في شرح السنة (٣٩٣/١٠): "إسناده صحيح".

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٣) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: عبد الله بن قعود (عضو)، عبد الرزاق عفيفي (نائب رئيس اللجنة) عبد العزيز بن عبد الله بن باز (الرئيس) فتوى رقم ٣٢٤٩، وتاريخ ١٤٠٠/١٠/٩هـ.

- ١- فيه ربا؛ لأن الفائدة تعطى في بعض أنواعه - وهو التأمين على الحياة - لأنها تتضمن التزام المؤمن بأن يدفع إلى المستأمن ما قدمه إلى المؤمن مضافاً إلى ذلك فائدته الربوية، فالمستأمن يعطي القليل من النقود ويأخذ الكثير.
- ٢- التأمين يستلزم أكل أموال الناس بالباطل.
- ٣- يقوم التأمين على المقامرة والمراهنة؛ لأنه عقد معلق على خطر، فتارة يقع، وتارة لا يقع، فهو قمار مغنى.
- ٤- التأمين فيه غرر وجهالة.
- ٥- التأمين يوقع بين المتعاقدين العداوة والخصام، وذلك أنه متى وقع الخطر حاول كل من الطرفين تحويل الآخر الخسائر التي حصلت، ويتربّ على ذلك نزاع ومشاكل، ومرافعات قضائية.
- ٦- لا ضرورة تدعى إلى التأمين، فقد شرع الله الصدقات في الإسلام، وأوجب الزكاة للفقراء والمساكين والغارمين، والحكومة الإسلامية مسؤولة عن رعاياها^(١).

الباب الخامس

مفاسد الربا

وأضراره وأخطاره وآثاره

لا شك أن للربا أضرار جسيمة، وعواقب وخيمة، والدين الإسلامي لم يأمر البشرية بشيء إلا وفيه سعادتها، وعزّها في الدنيا والآخرة، ولم ينهاها عن شيء إلا وفيه شقاوتها، وخسارتها في الدنيا والآخرة، وللربا أضرار عديدة، منها:

- ١- الربا له أضرار أخلاقية وروحية؛ لأننا لا نجد من يتعامل بالربا إلا إنساناً منطبعاً في نفسه البخل، وضيق الصدر، وتحجر القلب، والعبودية للمال، والتکالب على المادة وما إلى ذلك من الصفات الرذيلة.

(١) انظر الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية، للشيخ الدكتور عمر ابن عبد العزيز المترک، ت ١٤٠٥ هـ، ص ٤٢٥.

٢- الربا له أضرار اجتماعية؛ لأن المجتمع الذي يتعامل بالربا مجتمع من حل، متفكك، لا يتساعد أفراده فيما بينهم، ولا يساعد أحد غيره إلا إذا كان يرجو من ورائه شيئاً، والطبقات الموسرة تضاد وتعادي الطبقات المعدمة. ولا يمكن أن تدوم لهذا المجتمع سعادته، ولا استباب أمنه؛ بل لا بد أن تبقى أجزاءه مائلة إلى التفكك، والتشتت في كل حين من الأحيان.

٣- الربا له أضرار اقتصادية؛ لأن الربا إنما يتعلق من نواحي الحياة الاجتماعية بما يجري فيه التدابير بين الناس، على مختلف صوره وأشكاله. والقروض على أنواع:

أ - قروض يأخذها الأفراد المحتاجون؛ لقضاء حاجاتهم الذاتية، وهذا أوسع نطاق تحصل به المراقبة ولم يسلم من هذه الآفة قطر من أقطار العالم إلا من رحم الله، وذلك لأن هذه الأقطار لم تبذل اهتمامها لتهيئة الظروف التي ينال فيها الفقراء، والمتوسطون القرض بسهولة، فكل من وقع من هؤلاء في يد المرببي مرة واحدة لا يكاد يتخلص منه طول حياته، بل لا يزال أبناءه، وأحفاده يتوارثون ذلك الدين^(١).

ب - قروض يأخذها التجار، والصناع، وملوك الأراضي لاستغلالها في شؤونهم المثمرة.

ج - قروض تأخذها الحكومات من أسواق المال في البلد الأخرى لقضاء حاجاتها.

وهذه القروض ضررها يعود على المجتمع بالخسارة، والتعاسة مدة حياته، سواء كانت تلك القروض لتجارة، أو لصناعة، أو مما تأخذه الحكومات الفقيرة من الدول الغنية؛ فإن ذلك كله يعود على الجميع بالخسارة الكبيرة التي لا يكاد يتخلص منها ذلك المجتمع أو تلك الحكومات، وما ذلك إلا لعدم اتباع المنهج الإسلامي، الذي يدعو إلى كل خير ويأمر بالعطف على الفقراء والمساكين، وذوي الحاجات، قال الله تعالى: **{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدُوانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}**^(٢).

(١) انظر الربا لأبي يعلى المودودي ص ٤٠.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٢.

وأمر الرسول صلّى الله عليه وسلم بالتراحم، والتعاطف، والتكافف بين المسلمين فقال عليه الصلاة والسلام: "إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وشبك بين أصابعه" ^(١).

وقال عليه الصلاة والسلام: "مثُل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد، إذا اشتكتى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" ^(٢). فلا نجاة، ولا خلاص، ولا سعادة، ولا فكاك من المصائب، إلا باتباع المنهج الإسلامي القويم واتباع ما جاء به من أحكام، وتعاليم.

٤- انعكاس الربا على المجتمعات الإسلامية، وتقدم توضيحه.

٥- تعطيل الطاقة البشرية، فإن البطالة تحصل للمرأبي بسبب الربا.

٦- التضخم لدى الناس بدون عمل.

٧- توجيه الاقتصاد وجهة منحرفة، وبذلك يحصل الإسراف.

٨- وضع مال المسلمين بين أيدي خصومهم، وهذا من أخطر ما أصيب به المسلمون، وذلك لأنهم أودعوا الفائض من أموالهم في البنوك الربوية في دول الكفر، وهذا الإيداع يجرّد المسلمين من أدوات النشاط، ويعين هؤلاء الكفرة أو المرابين على إضعاف المسلمين، والاستفادة من أموالهم ^(٣).

٩- الربا خلق وعمل من أعمال أعداء الله اليهود، قال الله عز وجل: {وَأَخْذُهُمُ الرَّبُّا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلُهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِكَافِرِنَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} ^(٤).

١٠- الربا من أخلاق أهل الجاهلية فمن تعامل به وقع في صفة من صفاتهم ^(٥).

١١- آكل الربا يبعث يوم القيمة كالمحنون، قال الله تعالى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرَّبَّا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرَّبَّا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرَّبَّا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَمْ يَكُنْ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} ^(٦).

(١) البخاري ١٢٢/١، برقم ٤٨١، ومسلم ٤/١٩٩٩، برقم ٢٥٨٥.

(٢) البخاري ٧٧/٧، برقم ٦٠١١، ومسلم ٤/١٩٩٩ وللفظ له برقم ٢٥٨٦.

(٣) انظر الربا، وأشاره على المجتمع الإنساني، للدكتور عمر بن سليمان الأشقر.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٦١، وانظر ص ١٥.

(٥) انظر الفصل الثالث من الباب الأول (الربا في الجاهلية).

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

- ١٢ - يمحق الله أموال الربا ويتنفها، قال الله عز وجل: {يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} ^(١). وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الربا وإن كثر فإن عاقبته تصير إلى قل" ^(٢).
- ١٣ - التعامل بالربا يوقع في حرب من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، قال الله عز وجل: {إِنَّمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوَاهُ اللَّهُ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَإِذَا نُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} ^(٣).
- ١٤ - أكل الربا يدل على ضعف التقوى أو عدمها، وهذا يسبب عدم الفلاح ويوقع في خسارة الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: {إِنَّمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أَعِدَّتْ لِكُفَّارِينَ، وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} ^(٤).
- ١٥ - أكل الربا يُوقع صاحبه في اللعنة، فيبعد من رحمة الله تعالى، فإن النبي صلى الله عليه وسلم: "عن أكل الربا، وموكله، وكاتبته، وشاهديه"، وقال: "هم سواء" ^(٥).
- ١٦ - أكل الربا يعذب بعد موته بالسباحة في نهر من دم، وتقذف في فيه الحجارة فيرجع في وسط نهر الدم، وفي الحديث عن سمرة رضي الله عنه بعد أن ساق الحديث بطوله فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم: "الذى رأيته في النهر أكل الربا" ^(٦).
- ١٧ - أكل الربا من أعظم المهلكات، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "اجتبوا السبع الموبقات" قالوا يا رسول الله وما هن؟ قال: "الشرك، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحسنات الغافلات المؤمنات" ^(٧).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٦.

(٢) أحمد في المسند ٣٩٥/١، ٤٢٤، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي، ٣٧/٢، وصحح إسناده أحمد شاكر في المسند برقم ٣٧٥٤.

(٣) سورة البقرة، الآيات: ٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) سورة آل عمران، الآيات: ١٣٠-١٣٢.

(٥) أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنه ١٢١٨/٣ برقم ١٥٩٧.

(٦) أخرجه البخاري ١١/٣ برقم ٢٠٨٥، وانظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣١٣/٤.

(٧) متفق عليه: البخاري برقم ٢٦١٥، والبخاري مع الفتح ٣٩٣/٥ برقم ٢٠١٥، ومسلم برقم ٨٩.

١٨ - أكل الربا يسبب حلو العذاب والدمار، فعن ابن عباس رضي الله عنهم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحروا بأنفسهم عذاب الله" ^(١).

١٩ - الربا ثلاثة وسبعون باباً من أبواب الشر، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم" ^(٢).

٢٠ - الربا معصية لله ورسوله، قال الله عز وجل: {فَلَيَحْذَرَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} ^(٣). وقال تعالى: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} ^(٤). وقال الله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ

(١) أخرجه الحكم وصححه ووافقه الذهبي ٣٧/٢، وحسن الألباني في غاية المرام في تخرير أحاديث الحال والحرام، ص ٢٠٣ برقم ٣٤٤.

(٢) أخرجه الحكم وصححه على شرط الشعيبين ووافقه الذهبي ٣٧/٢، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ١٨٦/٣، وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم ٢٢٧٤ ولفظه: "الربا سبعون حوباً أيسرها أن ينكح الرجل أمه" وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه ٢٧/٢، وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لشرح السنة للبغوي ٥٥/٨: "صححه الحافظ العراقي" وأخرج نصفه الأول ابن ماجه عن ابن مسعود رضي الله عنه برقم ٢٢٧٥ ولفظه: "الربا ثلاثة وسبعون باباً" وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه ٢٨/٢، وقال العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله: "و عند ابن ماجه: الربا ثلاثة وسبعون باباً، وهي صحيحة ولم يزد على ذلك... ورواه أبو داود بأسناد حيد عن سعيد بن زيد مرفوعاً: "إن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق" ٤، ٢٦٩، وزيادة "أيسرها أن ينكح الرجل أمه" فيها نظر، وقد رواه الحكم وصححه ووافقه الذهبي، وهذا مما يوجب الحذر، والتمثيل بالألم يدل على عظم الذنب، والتمثيل بالعرض يدل على أن الربا لا يختص بالمال، وأنه يدخل في الربا: الغيبة، والنميمة، وتعاطي ما حرم الله من الفواحش الأخرى" انتهى كلام ابن باز حفظه الله، من تعليقه على الحديث رقم ٨٥١ من بلوغ المرام لابن حجر رحمة الله.

(٣) سورة النور، الآية: ٦٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٤.

أَمْرُهُمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا^(١). وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا^(٢).

٢١ - آكل الربا متوعد بالنار إن لم يتبع، قال الله عز وجل: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَهَرَمَ الرِّبْيَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِّنْ رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ^(٣).

٢٢ - لا يقبل الله الصدقة من الربا، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبِلُ إِلَّا طَيِّبًا"^(٤).

٢٣ - لا يستجاب دعاء آكل الربا، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم "... ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمدّ يديه إلى السماء: يا ربّ، يا ربّ ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذّي بالحرام فأنّي مستجاب لذلك"^(٥).

٢٤ - آكل الربا يسبب قسوة القلب ودخول الران عليه، قال الله تعالى: {كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ^(٦). وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَلَا وَإِنِّي فِي الْجَسْدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحْتُ صَلَحَ الْجَسْدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسْدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ"^(٧).

٢٥ - آكل الربا يكون سبباً في الحرمان من الطيبات، قال الله تعالى: {فَبَظُلْمٌ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبَصَدَّهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا، وَأَخْذَهُمُ الرِّبْيَا وَقَدْ نَهُوا عَنْهُ وَأَكْلُهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا^(٨).

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

(٢) سورة الجن، الآية: ٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٤) أخرجه مسلم ٧٠٣/٢ برقم ١٠١٤.

(٥) أخرجه مسلم كما تقدم ٧٠٣/٢ برقم ١٠١٤.

(٦) سورة المطففين، الآية: ١٤.

(٧) أخرجه البخاري ١٩/١ برقم ٥٢، وأخرجه مسلم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه ١٢١٩/٣ برقم ١٥٩٩.

(٨) سورة النساء، الآيات: ١٦٠، ١٦١.

٢٦ - أكل الربا ظلم، والظلم ظلمات يوم القيمة، قال الله تعالى: {وَلَا تَحْسِنَ اللَّهُ
غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشَخَّصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ، مُهْطِعِينَ مُقْتَعِي
رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْنَدُهُمْ هَوَاءُ}١).

٢٧ - آكل الربا يحال بينه وبين أبواب الخير في الغالب، فلا يقرض القرض الحسن، ولا ينظر المعسر، ولا ينفّس الكربة عن المكروب؛ لأنّه يصعب عليه إعطاء المال بدون فوائد محسوسة، وقد بين الله فضل من أعاون عباده المؤمنين ونفّس عنهم الكرب، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلّى الله عليه وسلم أنه قال: "من نفّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيمة، ومن يسرّ على معسر يسرّ الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"٢).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم قال: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيمة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيمة"٣).

وثبت عن النبي صلّى الله عليه وسلم أنه قال: "من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله"٤).

٢٨ - الربا يقتل مشاعر الشفقة عند الإنسان؛ لأنّ المرادي لا يتردد في تجريد المدين من جميع أمواله عند قدرته على ذلك، ولهذا جاء عن النبي صلّى الله عليه وسلم أنه قال: "لا تنزع الرحمة إلا من شقي"٥). وقال عليه الصلاة والسلام: "لا

(١) سورة إبراهيم، الآيات: ٤٢، ٤٣.

(٢) مسلم ٤/٢٠٧٤ برقم ٢٦٩٩.

(٣) متفق عليه: البخاري برقم ٢٤٤٢، ومسلم ٤/١٩٩٦ برقم ٢٥٨٠.

(٤) مسلم ٤/٢٣٠٢ برقم ٣٠٠٦.

(٥) أبو داود ٤/٢٨٦ برقم ٤٩٤٢، والترمذى ٤/٣٢٣ برقم ١٩٢٣، وصحّه الألبانى في صحيح الترمذى ٢/١٨٠.

يرحم الله من لا يرحم الناس^(١). وقال عليه الصلاة والسلام: "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"^(٢).

٢٩ - الربا يسبب العداوة والبغضاء بين الأفراد والجماعات، ويحدث التقاطع والفتنة^(٣).

٣٠ - يجر الناس إلى الدخول في مغامرات ليس باستطاعتهم تحمل نتائجها. وأضرار الربا لا تُحصى، ويكتفي أن نعلم أن الله تعالى لا يحرم إلا كلّ ما فيه ضرر وفسدة خالصة أو ما ضرره ومفسدته أكثر من نفعه، فأسأل الله لي ولجميع المسلمين العفو والعافية في الدنيا والآخرة^(٤).

الخاتمة

تم بحمد الله تعالى هذا البحث بعد التحري، والعناية، على قدر المستطاع، والموضوع له أهمية كبيرة، وجدير بالعناية من الباحثين والعلماء المخلصين، وما ذلك إلا لأن الربا آفة خطيرة على الأمة الإسلامية؛ لأن الربا مضاد لمنهج الله تعالى فيجب على جميع المسلمين التمسك بكتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفيهما الخير كله، وفيهما سعادة البشرية - لمن تمسك بهما وعمل بما فيهما من أحكام وتجويهات - في الدنيا والآخرة.

أما بالنسبة لهذا البحث المتواضع فقد بذلت فيه جهداً طيباً إن شاء الله تعالى، ومن نتائج هذا البحث استعراض بعض المسائل المهمة التي يجب على كل مسلم أن يعرفها؛ ليجتنب الوقوع فيما حرم الله تعالى عليه ومنها:

١ - الوقوف على الأدلة القطعية في تحريم الربا، وأن من خالف هذه النصوص فقد أذن الله بمحاربته سبحانه وتعالى، ومن يستطيع أن يقف لمحاربة الله تعالى؟

(١) متفق عليه: البخاري ٢٠٨/٨ برقم ٧٣٧٦، ومسلم ١٨٠٩/٤ برقم ٢٣١٩.

(٢) أبو داود ٢٨٥/٤ برقم ١٩٤١، والترمذى ٣٢٤/٤ برقم ٩٢٤، وصححه الألبانى في صحيح الترمذى ١٨٠/٢.

(٣) انظر: توضيح الأحكام من بلوغ المرام للبسام ٧/٤.

(٤) انظر: توضيح الأحكام من بلوغ المرام للبسام ٧/٤.

- ٢- ذكر موقف اليهود من الربا عندما حرم الله عليهم، فاحتالوا بشتى الحيل، حتى أكلوا الربا مجاهرة، وخداعاً لله، ولرسوله صلى الله عليه وسلم.
- ٣- الوقوف على عادات الجاهلية قبل الإسلام، وأنهم كانوا في حالة يرثى لها، من تكالب على المال، ولو كان طريقه محظياً وضاراً. كما وقفنا على فساد عقولهم، وانتكاس فطرهم فطر الله الناس عليها.
- ٤- إن الإسلام عندما حرم الربا فإنه لم يترك البشرية بدون تعويض عنه، بل أحلّ البيع، وجميع أنواع المضاربات المشروعة، التي تعود على الفرد والمجتمع بالخير، والبركة، والسعادة.
- ٥- إن أكل الربا ملعون، ومطرود من رحمة ربه تعالى، كما دلت على ذلك السنة الصحيحة.
- ٦- الوقوف على أنواع الربا، وأنه ينقسم إلى قسمين: ربا الفضل، وربا النسبيّة، وكلاهما حرام بالكتاب والسنة والإجماع.
- ٧- جواز بيع الحيوان بالحيوان، وجواز التفاضل، والنساء في الطعام غير المكيل، والموزون، وغير الذهب والفضة.
- ٨- عدم جواز الدين في الصرف، بل لا بد من المقابلة الحالة بين المتصارفين، وكذلك بيع الذهب بالفضة ديناً أو الفضة بالذهب ديناً إلى أجل.. وهذا أمر لا يجوز لوجود الأدلة الصحيحة من السنة على تحريم ذلك.
- ٩- عدم جواز بيع ما يسمى (بمد عجوة) وهذا الاسم معروف عند الفقهاء.
- ١٠- بيع العينة محرم بنص السنة الصحيحة، وقد وقع فيه أكثر أهل هذا العصر، إلا من عصم الله.
- ١١- استعراض بعض النصوص التي تأمر بالابتعاد عن الشبهات فإن من وقع في الشبهات وقع في الحرام، وأن الجسد كله تابع للقلب؛ فصلاح القلب تصلاح جميع الأعضاء وبفساده تفسد كلها.
- ١٢- الوقوف على مضار الربا وآثاره، ومفاسده، وأنه لا صلاح ولا سعادة ونجاة ولا خلاص إلا باتباع المنهج الإسلامي في جميع شؤون الحياة.
- ١٣- تحذير المسلمين من المعاملة بالربا، أو إيداع الفائض من أموالهم في بنوك دول الكفر، التي تستفيد من هذا الفائض، أو تستخدمه ضد المسلمين.

- ٤- تبيين بعض محسنات الإسلام، وأنه دين السعادة، والهداية ودين الرحمة والعطف، والتراحم بين المسلمين، وقد مثلتهم السنة في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يُشَدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا" ^(١) فهذا فضل عظيم امتن الله به على المسلمين المخلصين الصادقين في إسلامهم.
- ٥- ذكر أسباب تحريم الربا، وأن الله عز وجل له الحكمة البالغة، ومعرفة الحكمة من الأحكام الشرعية لسنا ملزمين بمعرفتها والله الحمد. فإن عرفنا الحكمة في بعض الأمور فزيادة علم وخير، وإن لم نعرف عملنا بما أمرنا ربنا، وانتهينا عمّا نهانا سبحانه ونقول: سمعنا وأطعنا، وربنا هو الحكيم فيما شرع، الخبير بذلك سبحانه وتعالى.
- ٦- بيان حكم العملة الورقية من الناحية الشرعية.
- ٧- عدم جواز بيع السلع وهي في مكانها حتى تنقل.
- ٨- بيان حكم بيع الذهب المستعمل بذهب جديد ودفع الفرق وأنه لا يجوز.
- ٩- عدم جواز التعامل مع البنوك الربوية والعمل فيها؛ لأن ذلك من التعاون على الإثم والعدوان.
- ١٠- عدم جواز بيع أسهم البنوك ولا شرائها، لأنها بيع نقود بنقود.
- ١١- عدم جواز عقد القرض الذي يجر منفعة.
- ١٢- تحريم التأمين التجاري والتأمين على الحياة، لما في ذلك من الغرر، والجهالة، وأكل أموال الناس بالباطل.
- وختاماً أسائل الله العلي العظيم أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به في حياتي وبعد مماتي، وأن يزيد من قرأ هذا الكتاب، أو نشره، أو طبعه، علماءً وهداً، وتوفيقاً إله ولني ذلك القادر عليه، وهذا جهد المقل فما كان فيه من صواب فمن الله الواحد المنان، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله بريء منه ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأستغفر الله العظيم، وصلى الله وسلام على عبده ورسوله وخيرته من خلقه نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

^(١) البخاري ١٢٢/١، برقم ٤٨١، ومسلم ٤/١٩٩٩، برقم ٢٥٨٥.

الفهرس

الموضوع

المقدمة

الباب الأول الربا قبل الإسلام

الفصل الأول: تعريف الربا: لغة وشرع
تعريف الربا في اللغة
تعريف الربا في الشرع
الفصل الثاني: الربا عند اليهود
الفصل الثالث: الربا في الجاهلية

الباب الثاني موقع الإسلام من الربا

الفصل الأول: التحذير من الربا
الفصل الثاني: ربا الفضل
أ - بعض ما ورد في شأن ربا الفضل من النصوص
ب - حكم ربا الفضل، وسائل أنواع الربا
ج - أسباب تحريم الربا وحكمه
الفصل الثالث: ربا النسيئة
أ - تعريف ربا النسيئة
ب - بعض النصوص التي وردت بشأن ربا النسيئة
الفصل الرابع: بيع العينة
أ - تعريف العينة
ب - حكم بيع العينة، وبعض ما ورد في شأنها من النصوص

الباب الثالث ما يجوز في التفاضل، والنسيئة

الفصل الأول: جواز التفاضل بشروطه
أ - جواز التفاضل إذا انتفت العلة
ب - جواز التفاضل في غير المكيلات، والموزونات
الفصل الثاني: الصرف وأحكامه
أ - المراطلة
ب - الصرف
الفصل الثالث: الحث على الابتعاد عن الشبهات
الأشياء ثلاثة أقسام
الباب الرابع: فتاوى وسائل في الربا المعاصر

.....	المسألة الأولى: العملة الورقية وأحكامها من الناحية الشرعية
.....	المسألة الثانية: مسألة الحيلة الثلاثية
.....	المسألة الثالثة: بيع المدابينات بطريقة بيع وشراء البضائع وهي مكانها
.....	المسألة الرابعة: صرف العملة إلى عملة أخرى
.....	المسألة الخامسة: بيع الذهب المستعمل بذهب جديد مع دفع الفرق
.....	المسألة السادسة: بيع الذهب أو الفضة ديناً
.....	المسألة السابعة: المساهمة في شركات التأمين
.....	المسألة الثامنة: التعامل مع المصارف الربوية
.....	المسألة التاسعة: التعامل مع البنوك الربوية والعمل فيها
.....	المسألة العاشرة: التأمين في البنوك الربوية
.....	المسألة الحادية عشرة: شراء أسهم البنوك
.....	المسألة الثانية عشرة: العمل في المؤسسات الربوية
.....	المسألة الثالثة عشرة: فوائد البنوك الربوية
.....	المسألة الرابعة عشرة: قرض البنك بفوائد سنوية
.....	المسألة الخامسة عشرة: القرض بعملة والتسديد بأخرى
.....	المسألة السادسة عشرة: القرض الذي يجرّ منفعة
.....	المسألة السابعة عشرة: التأمين التجاري والضمان البنكي
الباب الخامس: مضار الربا، ومفاسده، وآثاره	
١	- الربا له أضرار أخلاقية وروحية
٢	- الربا له أضرار اجتماعية
٣	- الربا له أضرار اقتصادية
٤	- انعكاس الربا على المجتمعات الإسلامية
٥	- تعطيل الطاقة البشرية
٦	- التضخم لدى الناس بدون عمل
٧	- توجيه الاقتصاد وجهاً منحرفة
٨	- وضع مال المسلمين بين أيدي خصومهم
٩	- الربا خلق وعمل من أعمال اليهود
١٠	- الربا من أخلاق أهل الجاهلية
١١	- آكل الربا يبعث يوم القيمة كالمجنون
١٢	- يمحق الله أموال الربا ويتلفها
١٣	- التعامل بالربا يوقع في حرب من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ...

- ٤ - أكل الربا يدل على ضعف التقوى
 ٥ - أكل الربا يوقع صاحبه في اللعنة
 ٦ - أكل الربا يذبح بعد موته بالسباحة في نهر من دم
 ٧ - أكل الربا من أعظم المهلكات
 ٨ - أكل الربا يسبب حلول العذاب والدمار
 ٩ - الربا ثلاثة وسبعين باباً من أبواب الشر
 ١٠ - الربا معصية لله ورسوله صلى الله عليه وسلم
 ١١ - آكل الربا متوعد بالنار إن لم يتوب
 ١٢ - لا يقبل الله الصدقة من الربا
 ١٣ - لا يستجاب دعاء آكل الربا
 ١٤ - أكل الربا يسبب قسوة القلب
 ١٥ - أكل الربا يكون سبباً في الحرمان من الطيبات
 ١٦ - أكل الربا ظلم والظلم ظلمات يوم القيمة
 ١٧ - آكل الربا يحال بينه وبين أبواب الخير
 ١٨ - الربا يقتل مشاعر الشفقة عند الإنسان
 ١٩ - الربا يسبب العداوة والبغضاء
 ٢٠ - يجرّ الناس إلى الدخول في مغامرات لا يتحملون نتائجها
 الخاتمة

انتهى الكتاب والله الحمد.